

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



جامعة البويرة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محمد أولحاج

- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية لدى البنك

دراسة حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية

– لوكالة مشداله –

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذ:

ايت عكاش سمير

إعداد الطالبتين:

بوراي سهام

- داود روضة

لجنة المناقشة

الأستاذ بتيت أحمد ..... رئيسا

الأستاذ طايش مولود ..... مشرفا

الاستاد غزبان علي ..... مناقشا

2018/2017

## كلمة شكر وعرافان

من كان في نعمة ولم يشكر ، خرج منها لم يشعر

الحمد لله الذي تتم به الصالحات ، نحمده جلا وعلا أن وفقنا لإتمام هذا العمل.

ومصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله وعليه

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "ايت عكاش سمير" الذي تقامنا معه ثمرة هذا

العمل ، ومتاعب وصعوبات البحث بنصائحه وإرشاداته.

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مشدالة

إلى من ساعدنا وأرشدنا لانجاز هذا العمل والحمد لله

## الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله  
بداية أحمد الله الذي أوجد الوجود وسخر كل شيء فيه مفيد وأثارلنا دربنا  
بنور العلم وكل ما هو مفيد  
اهدي هذا العمل الذي ثم بإذن الله سبحانه  
إلى الشمعة التي ذابت لأجل أن تضيء لي شمس الأمنيات إلى التي علمتني  
معنى الحياة وسهرت معني الليالي لتكوني في مدرسة الحياة إلى قرّة عيني  
ومنع حناني :أمي العزيزة ،أطال الله في عمرها.  
إلى من شجعني وتعب من أجلي وكان عونلي في دراستي وعلمين أحيا في  
حب العلم والعمل ،وفتح أبواب الجد أمامي :أبي العزيز (أحمد ) حفظه اله  
وأطال في عمره.  
إلى أجدادي الطين تعبوا من أجلاي وسندوني في حياتي وطال الله في  
عمرهم.  
إلى كل الاهل والأقارب صغيرا وكبيرا متمنية لهم حياة سعيدة  
إلى صديقاتي جميعا اللواتي سندوين في المشوار الدراسي خاصة صديقتي  
أسيا التي بذلت مجهودا كبيرا المساندي لإعداد هذه المذكرة



## الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله بداية أحمد الله  
الذي أوجد الوجود وسخر كل شيء فيه مفيد وأنار لنا دربنا بنور العلم وكل  
ما هو مفيد.

اهدي هذا العمل الذي تم بإذن الله سبحانه:

إلى الشمعة التي ذابت لأجل أن تضيء لي شمس الأمنيات إلى التي علمتني  
معنى الحياة وسهرت معي الليالي تكونني في مدرسة الحياة إلى قرة عيني  
ومنع حناني: أمي العزيزة، أطال الله في عمرها.

إلى من شجعني وتعب من أجلي وكان عوناً لي في دراستي وعلمني أحي في  
حب العلم والعمل، وفتح أبواب الجد أمامي: أبي العزيز (أحمد) حفظه الله  
وأطال في عمره.

إلى أختي الرائعة: نسيمة التي كانت خير سند لي وزوجها سالم وأولادها

يوسف ورشيد وأخي العزيز بلال

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى كل من الأهل والأقارب صغيراً أو كبيراً متمنية لهم حياة سعيدة

إلى كل صديقاتي التي ساعدتني من بعيد أو قريب وخاصة صديقتي سميرة

التي تقاسمت معها الفرحة والحزن



تلعب البنوك دورا مهما في الحياة الاقتصادية سواء للأفراد أو المجتمع، فهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي، تقوم بتجميع الودائع و منح القروض للأفراد و المؤسسات، و خاصة أنها تعد طرف أساسي و أصيل في منح القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية، و هذا وفق المعايير المعتمدة فيها.

تكتسب المشاريع الاستثمارية أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لكل المجتمعات، و بالتالي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني، ووجودها يشكل دعامة أساسية من الدعامات النمو و التنمية.

للقيام بالمشاريع الاستثمارية لا بد من توفر الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الاستثمارية، و هذه الأموال يمكن أن تكون متوفرة لدى المؤسسة القائمة بالاستثمار أي تمويل ذاتي، و قد تكون أموالها متوفرة أو تحصل عليها عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية أو البنوك.

تختلف المشاريع الاستثمارية من حيث مدتها (أي العمر الاستثماري لها) و من حيث التدفقات النقدية الواردة عنها ( أي شكل الاستثمار) و أيضا الغرض المستهدف منها. كما تتطلب المشاريع الاستثمارية دراسات مالية تقييمية، فنية و تسويقية سواء بالنسبة للبنوك أو مؤسسات الاستثمار من اجل ترشيد القرارات للوصول إلى اتخاذ قرار تمويلي بهدف تقليل المخاطر و العقبات المودية بالمشاريع الاستثمارية إلى الخسارة.

## الإشكاليق

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

\_\_ كيف تقوم البنوك بتمويل و تقييم المشاريع الاستثمارية؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية خصائص البنوك و مختلف وظائفها؟

- ماهية مختلف الطرق التي تستعملها البنوك لتمويل مشاريعه الاستثمارية؟

- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية و أنواعها؟

\_\_ ماهية مختلف الدراسات التي تعتمد عليها البنوك لتقييم مختلف مشاريعه الاستثمارية ؟

## الفرضيات

و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن الدراسة التفصيلية بما فيها الدراسة التسويقية و الفنية و التمويلية تعتبر عملية إستراتيجية، لها دور مهم في عملية تقييم و معرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري .
- تعتبر عملية التقييم المشروع أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري.
- يكفي في عملية تقييم المشروع الاستثماري الاعتماد على معيار واحد لاتخاذ قرار تمويله بالنسبة للبتك.
- إن القيام بمختلف الدراسات المالية للمشروع و تقييمه لاتخاذ قرار تمويلي يشكل أحد الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه .

## مبررات اختيار الموضوع:

- فشل العديد من المشاريع الاستثمارية نتيجة سوء القيام بعمليات التقييم، و المشاريع الاستثمارية تتطلب الجدية في تسييرها و دراساتها على مستوى العديد من المؤسسات و البنوك.
- التعرف على مختلف التقنيات البنكية و التي تساعد المستثمرين على تفادي المخاطر و الوقوع في مشاريع فاشلة و غير مربحة.

- التعرف على كيفية إجراء دراسات مالية للمشروع الاستثماري وتقييمه بمختلف المعايير.
- معرفة أنواع القروض المقدمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

## أهداف الدراسة وأهميتها:

- مفهوم المشروع الاستثماري و تحديد أهم عناصره و أنواعه.
- توضيح كيفية تقييم المشروع الاستثماري باستعمال مختلف الطرق و الدراسات لاتخاذ قرار تمويله.
- \_\_التعرف على المعايير المستخدمة للمفاضلة بين مختلف المشاريع.
- \_\_الربط بين الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع

## المنهج المستخدم والأدوات المستعملة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات و تحليل النقاط المدرجة في البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي باعتباره يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية في الدراسة و تبيان أهميتها و تأثيرها.

#### مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في مرجعية الدراسة على مجموعة من الكتب و الأبحاث السابقة في هذا المجال و كذلك بعض المذكرات و المجالات، أما بالنسبة لجانب التطبيقي اعتمدنا بشكل كبير على المعطيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

#### صعوبات الدراسة:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- تحفظ البنك من إعطاء لبعض النماذج و الملاحق.
- عدم كفاية البيانات و المعلومات اللازمة توفرها لإجراء الدراسة.
- سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري .

#### هيكل الدراسة:

قصد الإمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة و قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعية تم تقسيم إلى ثلاث فصول، فصلين نظري والأخر تطبيقي:

-**الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية للبنوك و تم التطرق أيضا إلى أنواع البنوك الحديثة. وجاء في:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك.

المبحث الثاني : البنوك الحديثة.

**الفصل الثاني:** تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية.

وجاء في:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: الدراسة المالية للمشروع وتقييمها.

المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية

**الفصل الثالث:** حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تقديم الوكالة مكان إجراء التبرص.

المبحث الثالث: دراسة حالة القرض الاستثماري.

تمهيد:

تلعب البنوك دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي للأمم ، فالبنوك تحفظ الملايين من دوافع الأفراد والشركات والحكومات، وتمنح الملايين قروضا للمقترضين من الأفراد والشركات والحكومات، وتستثمر بالملايين في مشروعات الأعمال سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة. وتتمثل وظيفة البنوك بإمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه وهذا لاختلافهما من بنك لآخر.

وهذا ما سنتطرقه في هذا الفصل الذي يشمل مبحثين :

-عموميات حول البنوك

-البنوك المعاصرة.

### المبحث الأول: عموميات حول البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث باديها وتقديم خدماتها المختلفة وبذلك بتنوع البنوك حسب وظائفها. ومن خلال هذا نتطرق إلى نشأة ومفهوم البنوك.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك

#### الفرع الأول: نشأة البنوك

ترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابين وال صناع في أوروبا، وبالذات في مدينة البندقية وجنوب برشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من ال صناع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب المودع إلى حساب مودع آخر سداد للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة في كل من حضور الدائن والمدين ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصرناح والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تجاوز أرصدهم الدائنة، وقد نتج عن توسع هذه البنوك في السماح للمودعين بتجاوز أرصدهم الدائنة أن أفلس عدد من هذه البيوت، وقد دفع هذا الأمر عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، وفي عام 1157 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم Riolta di banco delta piazza وفي عام 1609م تم إنشاء بنك أمستردام Amsterdam Bank of وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب المودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية، ومن ثم انتشرت البنوك ف كافة الدول العالم<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، ناشر المكتبة العربي الحديث، الازرطة، 2011، ص43.

منذ القرن الثامن عشر للميلاد صار عدد البنوك يزداد بشكل تدريجي، وفي القرن التاسع عشر للميلاد مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا أدى ذلك إلى دخولها في عصر الإنتاج الذي يحتاج الكثير من المال، فظهرت الحاجة إلى وجود بنوك تشبه شركات المساهمة التي انتشرت أعمالها بشكل كبير مما دفعها إلى افتتاح فروع لها<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: مفهوم البنوك

#### المفهوم الأول:

**لغة:** كلمة بنك أصلها كلمة ايطالية "BANCO" وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور بعد ذلك إلى المنضدة التي يتم فيها عد و التبادل للعملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي توجد فيها تلك المنضدة التي تجري فيه المتاجرة بالنقود.

**اصطلاحا:** هو المنشأة التي تقوم عملياتها على تجميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور أو منشأة الأعمال وفق أسس معينة لفرض استثمارها في أوراق مالية محددة<sup>(2)</sup>.

#### المفهوم الثاني:

**من الناحية الكلاسيكية:** هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لإغراض أهمها: الاستثمار، التشغيل أو كلاهما.

**من الناحية الحديثة:** يعرف على انه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب، أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدماته بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي<sup>(3)</sup>.

**المفهوم الثالث:** إن البنك مؤسسة التي تربط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتشميرها أو جمعها أو توصيلها وتنميتها، للوصول إلى هدف أفضل ولقاء ربح مناسب<sup>(4)</sup>.

(1) اسماعيل محمد الهاشم، نفس المرجع السابق، ص 43.

(2) شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1986، ص 84

(3) محمد عبد الفتاح الصربي، إدارة البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 84.

(4) جعفر جزار، البنوك في العالم، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان 1993، ص 70.

**المفهوم الشامل:** هو مؤسسة تحصل على موافقة السلطات الحكومية، وذلك من اجل قبول الودائع المالية ، ودفع قيمة الشيكات، وتقديم القروض المتنوعة للأفراد المنشآت والشركات كوسيط في المعاملات والخدمات المالية، وتوفر للأشخاص والمؤسسات إمكانية استثمار المال فيها أو افتراضه أو التحويل بين العملات.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: وظائف البنوك

#### أولاً: البنوك المركزية

**مفهومه:** هو تلك الهيئة الحكومية التي تتولى العمليات المالية الرئيسية للحكومة يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه العمليات المالية وبوسائل أخرى أن يؤثر على سلوك المؤسسات المالية بما يحقق الدعم للسياسة الاقتصادية للحكومة وتختلف البنوك المركزية عن البنوك التجارية في عدة مجالات . ومن خلال هذا يتضح لنا بعض الخصائص العامة للبنك المركزي :

- هو بنك أو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتدمير النقود القانونية، أي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات .
- هو ليس بنكا أو مؤسسة عادية ، إذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي فالبنك المركزي بماله من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في إصدار النقود والودائع من ناحية أخرى.
- يترتب على احتكاره إصدار النقد القانوني تميزه بمبدأ الوحدة<sup>(2)</sup>.

#### وظائفه:

1- إصدار النقود القانونية: إصدار نقود أي كان نوعها، نقود ودائع، و نقود قانونية، ما هو في الواقع إلا تعبيرا على القدرة على تحويل بعض الأصول حقيقية(شبه نقدية أو نقدية من نوع مغاير) إلى وحدات نقد أي أدوات التداول والدفع خاصة بمصدرها . فإصدار النقود القانونية هو نتيجة حصول البنك المركزي على أصول متعددة (حقيقية أو نقدية) والتي ينقدها أي يصبغها بصبغة النقود المحلية عن إصدار وحدات نقد تقابلها، ويترتب

<sup>(1)</sup> طاهر لطرش تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2005، ص 211.

<sup>(2)</sup> حسن أحمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص67.

## الفصل الأول: الإطار العام للبنوك

على ذلك زيادة حجم النقود المتداولة. وتكمن أهمية هذه الوظيفة بارتباطها بأهمية حجم هذا النوع من النقود على مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع. وتتمثل هذه الإصدارات:

أ - الذهب كأصل حقيقي: أي له قيمة نقدية ذاتية وعالمية، قوة شرائية بأسعار سوقية أو رسمية وهي مقبولة في جميع المعاملات.

ب- العملات الأجنبية: وهو أصل بالرغم من شكله النقدي ويقترب بالأصول الحقيقية لما يمثله من قوة شرائية من قبل الاقتصاديات الأجنبية، حيث يستطيع البنك المركزي باستخدامه في معاملاته الخارجية للحصول على سلع وخدمات.

ج- أذونات الخزينة: وهي الوسيلة الأكثر أهمية في الاقتصاد المعاصر في غطاء الإصدار وذلك لندرة الذهب وعدم توافر العملات الأجنبية وهي طريقة مبسطة من شأنها إصدار النقود لحساب الدولة ولفائدها.

2- البنك المركزي بنك الحكومة: يقوم البنك المركزي بعدة وظائف للحكومة وهي:

- الاحتفاظ بحسابات الحكومة، إذ تودع الحكومة حصيلة إيراداتها في حسابات خاصة لدى البنك، كما تقوم بتحرير شيكات على هذه الحسابات عندما تريد نفقاتها.

- يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة فيقوم بعملية تنظيم إصدار القروض والإشراف على الاكطلب فيها، كما يقوم بخدمة هذه القروض.

- يقوم البنك المركزي بتقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية ويتم هذا الافتراض عن طريق الإصدار الجديد.

- يقوم البنك المركزي بعدد من الوظائف لصالح الحكومة وأهمها ما يتعلق بحفظ احتياطي الدولة من الرصيد المعدني الذهبي، وذلك بالإضافة إلى الجزء الأكبر من الاحتياطي النقد الأجنبي في دول كثيرة وما يختص بمد الحكومة بما يلزمها من نقد أجنبي لمواجهة مدفوعاتها الخارجية أو الشراء ما تحتاجه من سلع من الخارج<sup>(1)</sup>.

(1) أسامة كامل، النقود و البنوك 1، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية البحرين ص، 129-130.

### ثانياً: البنوك التجارية

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، التسليف لضمان، وفتح الاعتماد<sup>(1)</sup>

ومن خلال ما ذكرناه سابقاً نستنتج بعض من وظائف البنوك:

- قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات أذنيه مسحوبة لصالحها أو بسهم أو بسندات وأسهم يمتلكونها أو غير هذا وكذلك بدفعة ديونهم لمستحقيها، وذلك كله في داخل الدولة أو خارجها.
- قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثماره، وذلك بواسطة إدارة متخصصة في البنك تعرف عادة بإدارة الاستثمار.
- استبدال البنك للعمليات الأجنبية بالعملة وطنية والعكس صحيح.
- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات، أوراق مالية، أوراق هامة ونقود.
- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها.
- التعرف على فرص الاستثمار ودراسة جداولها الاقتصادية، ثم الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة واتخاذ السبل الكافية للترويج لها، وتدير أوجه التمويل وكذا اللوائح الإدارية اللازمة لإدارتها.
- تقديم المشورة الفنية للمشروعات الاستثمار القائمة، وإصدار الاستشارات المالية في عمليات الاندماج والسيطرة وإعادة تنظيم الشركات وإنشاء الشركات التابعة فضلاً عن تقديمها الاستشارات القانونية في مجالات الإصدارات الجديدة وعمليات البورصة<sup>(2)</sup>

(1) أسامة كامل، نفس المرجع السابق، ص132.

(2) أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية،الدار الجامعية للنشر الإسكندرية،2003، ص15-16.

### المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى.

أولاً: علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى : بعد انفراد البنك المركزي بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلفها البنوك التجارية زادت أهمية البنوك المركزية في نظام البنوك التجارية، وعليه أخذت تودع هذه البنوك أرصدها النقدية لدى البنك المركزي لتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض.

وهنا نذكر الطريقة التي تتم بها عملية المقاصة التي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية، فهذه العمليات تتم أولاً بخصم الحسابات المديرة على بنك الأخر يجرى البنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي، ثم تودع البنوك الدائنة الشيكات المسحوبة لصالحها لدى البنك المركزي وتكون النتيجة أن حسابات البنوك الدائنة تزيد وحسابات البنوك المدنية تنقص بينما يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي على حاله .

وتتمثل الأرصدة التي تودعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي بالالتزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية وعليه تنشأ علاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية مما يضعف هيئته بينها . وباعتبار البنك المركزي بصفته مصدراً للنقد القانوني تقدم إليه البنوك التجارية للإقراض عند الحاجة، كالمواد النقدية للبنوك التجارية تتكون أساساً من ودائع الأفراد بينما يلعب رأس المال والاحتياطات دوراً ضئيلاً كما ورد نقدياً .

ولكن في حالات معينة تحتاج البنوك التجارية إلى قدر إضافي من الأرصدة النقدية فتلجأ إلى البنك المركزي لتقترض منه بضمانات معينة، أو تعيد خصم الأوراق التجارية أو المالية لديه ، كما أنه في الحالات التي تعرض فيها البنوك التجارية إلى أزمة سيولة عامة أي عندما يكون سوق النقد في حاجة إلى الأرصدة نقدية إضافية فليس هنالك إلا البنك المركزي كملجأ وحيد للإقراض في حالة الأزمات العامة ومن ثم يطلق عليه

الملجأ الأخير. <sup>(1)</sup>lost resort.

(1) سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2009، ص 117-119.

### ثانياً: علاقة البنك المركزي بالحكومة:

نلاحظ أن البنوك التجارية التي تطورت إلى بنوك مركزية كانت تحتل مكانة خاصة في علاقتها مع الحكومة ،لتأخذ مثالا :بنك إنجلترا الذي نشأ في بادئ الأمر كشركة تقوم بالعمليات المصرفية كان الدافع الأصلي لإنشائه هو إقراض الحكومة البريطانية التي كانت في حاجة إلى النقود عند تأسيسه 1694 ومقابل ذلك منحتة الحكومة امتياز إصدار النقود الورقية .

إن هذا النوع من البنوك التي ميزته الحكومة عن غيره اكتسب أهمية دون غيره من البنوك عند ما أودعت هذه الحكومات حساباتها لديه وقام بالخدمات المصرفية وقدم القروض والسلفيات لها . وعند استعراض ظروف البنك الأصلي المصري عند ما كان يقوم ببعض الوظائف البنك المركزي نجده يقوم بالخدمات المصرفية للحكومة دون مقابل، كما قام بإدارة الدين العام وخدمته وتقديم المشورة المالية للحكومة.

وقد تعرض علاقة البنك المركزي بالحكومة بالنسبة إلى مدى تدخلها وطبيعة هذا التدخل وشكله إلى مناقشات عنيفة وتجارب عديدة دارت حول مدى التدخل في شؤون البنك المركزي، البعض ندى بإخضاع البنك إخضاعاً تاماً للحكومة والبعض الآخر ندى باستقلاله تماماً عن الحكومة، وقد تأثرت العلاقة بين البنك المركزي والحكومة بالظروف الاقتصادية والسياسية في كل بلد، وهناك نوع من الفلسفات الاقتصادية التي تجذب التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد القومي<sup>(1)</sup>.

(1) دكتور صبحي تأديس، النقود والبنك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص152-153.

### المبحث الثاني: البنوك المعاصرة

في ظل التطور الكبير الذي تعرفه الوظائف والأنشطة البنكية والإطار التنافسي الذي تعمل فيه هذه البنوك، والتغيرات السريعة التي تحدث في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية التي تعمل فيها، فنجد في هذه البنوك: البنوك الشاملة، البنوك الكتروني وبنوك الأعمال و البنوك الإسلامية.

### المطلب الأول: البنوك الشاملة **universel Banks**

#### أولاً: مفهوم البنوك الشاملة

يمكن تعريفها بأنها بنوك تقوم بأعمال كل البنوك والبنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وفي وقت واحد وفي أن واحد أي أنها بنوك غير متخصصة ، وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات و التوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة.

وتقوم إستراتيجية البنوك الشاملة كما هو واضح على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتوزيع يعني ألا يحد بنشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بنيتها ارتباط قوي.

#### ثانياً: وظائفها

نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات عالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة الأعمال الواسطة الاستثمارية فضلا عن أعمال التأمين، وأضافت هذه البنوك<sup>(1)</sup>.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008، ص 19.

## الفصل الأول: الإطار العام للبنوك

إلى أعمالها المشتقات المالية، العقود المستقبلية وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية وقد عبر البعض عن تلك الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة من خلال:

- خدمات الجلمة الأوراق المالية، خدمات المنشآت، خدمات الاستثمار.
- خدمات الاستثمار (صناديق الاستثمار، أمانة الاستثمار، الاستثمارات المالية)
- أداء الأعمال الصيرفة الاستثمارية التي تتضمن ثلاثة وظائف أساسية هي الاستناد (شراء الأسهم المصدرة حديثاً) التسويق، تقديم الاستثمارات.
- رسمة القروض.

- حيث تنجحه إستراتيجية التنوع البنوك الشاملة الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب البنوك الشاملة لأن ذلك يزيد من الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

- القيام بنشاط التأجير التمويلي.

- نشاط الاتجار بالعملة.

- نشاط إصدار الأوراق المالية.

- إدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

- نشاط التأمين.

- إنشاء صناديق الاستثمار.

- ممارسة أنماط جديدة الأنشطة الفروع المصرفية وإدخال التكنولوجيا المصرفية.

### • وتتمثل أعمال البنوك الشاملة النواحي التالية:

- تقوم بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنها تطلع بعمليات مصرفية استثمارية في مجال الإصدارات الجديدة للأوراق المالية.
- تقوم بالخدمات الوساطة المالية<sup>(1)</sup>.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص19-، 20.

## الفصل الأول: الإطار العام للبنوك

-الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها، كما يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في: المساهمة في الشركات التي يؤسسها، شراء الأسهم في شركات قيد الخصخصة و إعداد الدراسات، تقييم الاستثمارات اللازمة للخصخصة والتقييم شراء سندات شركات المساهمة وذلك في حالة الخصخصة<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: مثال عن بنك شامل

-**بنك أوف أمريكا: Bank of American** هو ثاني أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث القيمة السوقية، كما أنه أكبر بنك أمريكي يقدم الخدمات المالية وأكبرها من حيث الممتلكات.

قبل عام 1998 كانت مؤسسة "بنك أوف أمريكا المعروفة حاليا ب: "ن شينز بنك" Nations Bank وقبل بوقت أكبر كانت تعرف ب"نورتا كارولينا" نشينز بنك north Carolina nations Bank في عام 1998 استولى "نيشينز بنك" على بنك أمريكا ومقره آنذاك سان فرانسيسكو، وأعاد تسميته المؤسسة إلى اسمها الحالي بنك أوف أمريكا.

أما بخصوص بنك أمريكا "Bank American فكان نتيجة دمج بين بنك إيطاليا الذي تأسس في سان فرانسيسكو بواسطة ماديو نجياي في عام 1904 في أواخر من القرن العشرين، عرض جباني على المصرف "أوراويو حين مونيتي" رئيس ومؤسس بنك أوف أمريكا لوس أنجلس عام 1932 عرض عليه قيام اندماج بين المؤسستين، اكتملت عملية الاندماج في أوائل 1929 واتخذ من اسم بنك أمريكا اسمها، بلغ عدد الموظفين في البنك عام 2007 بـ 210000 موظف، في حديث بلغت قيمة دخل البنك الإجمالية، 119.190.0 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة صافي الدخل في نفس السنة 14.9800 مليار دولار أمريكي، أما قيمة موجودات الأصول فبلغت في نفس العام 1.7200 تريليون دولار أمريكي<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> عبد المطلب عبد الحميد نفس، المرجع السابق، ص 20.

(2) <https://www.Bankofamerica.com> 10.00 13/04/2018

### المطلب الثاني: البنوك الالكترونية

#### أولاً: مفهوم البنوك الكترونية:

- 1- يقصد بالبنوك الالكترونية تلك البنوك التي تقدم خدماتها الكترونياً عن بعد عن طريق شبكة المعلومات (البنك الداخلية) حيث يوجد اتفاق عام على أن البنوك الالكترونية تحقق العديد من المزايا لكل من البنوك والعملاء.<sup>(1)</sup>
- 2- هو إجراء العمليات المصرفية بشكل الالكتروني والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشأ لها مواقع الكترونية على الانترنت وتقدم الخدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب، دفع وتحويل دون انتقال العميل إليها.<sup>(2)</sup>
- 3- هي نظم أو منافذ تسليم الخدمات المصرفية القائمة على الحاسبات الآلية التي تتيح للعملاء خدمات دون توقف ودون عمالة بشرية.<sup>(3)</sup>

#### ثانياً: أنماط البنوك الالكترونية

- 1 -الموقع المعلوماتي " informationnel": يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الالكتروني المصرفي ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- 2 - الموقع الاتصالي " transactionnel": ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيع و شراء الخدمات الالكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته الكترونياً من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، إجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجها

#### ثالثاً: متطلبات البنوك الالكترونية:

- 1- البنية التحتية التقنية: تقع في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية لاسيما أن البنية التحتية مرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، ولذلك يجب أن تنشأ البنوك الالكترونية في بيئة تتميز بالأعمال والتجارة الالكترونية والمتطلب الوحيد لضمان الأعمال الالكترونية ناجحة وضمان الدخول لعصر المعلومات هو كفاءة البنية التحتية.<sup>(4)</sup>

(1) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سبق ذكره، ص 68

(2) يوسف حسن يوسف، البنوك الالكترونية المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2012، ص 12.

(3) دكتور طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ،دار الجامعية الجديدة الإسكندرية 2007، ص 266.

(4) يوسف حسن يوسف، نفس مرجع أعلاه ص 14

وذلك لسلامة السوق الاتصالي وتحديد السياسات السعرية مقابل خدمات الربط بالانترنت، وتمثل تقنية المعلومات أهم عنصر بالنسبة لبنى التحتية من حيث الأجهزة، البرمجيات والكفاءات البشرية وهي دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة.

### 2- التطوير والاستمرارية مع المستجدات:

إن التطوير التفاعلية و التنوعية من أهم عناصر متطلبات بناء البنوك الالكترونية لاسيما وأن الجمود لا يلتقي مع فرص التمييز .

### 3- التفاعل مع المتغيرات :

إن التفاعل لا يعني فقط التعامل مع الجديد، وإنما يجب أن يكون مع الأفكار والنظريات الحديثة وخاصة في الحقول التسويق المالي والخدمي (الناجم عن التفكير الإبداعي وليس تفكير نمطي).

### 4- الرقابة والتقييم:

لقد أقامت غالبية مواقع البنوك الالكترونية جهات ترجع إليها للمشورة في التخصصات التقنية، التسويقية والنشر الالكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها، لاسيما وأن التقييم يعد من أهم عناصر النجاح لأي عمل.

### 5- كفاءة الأداء:

يجب أن تمتد كفاءة أداء لنشاط البنك الالكتروني إلى كافة الوظائف الفنية، المالية، التسويقية، القانونية الاستثمارية والإدارية، خاصة و أن هذه الكفاءة يجب أن تقوم على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي.<sup>(1)</sup>

### رابعاً: الخدمات المالية الالكترونية:

و تقسيم مواقع البنوك على الانترنت إلى نوعين هما:

- مواقع الإعلان عن الخدمات والمنتجات التي قدمها البنك في الفروع التقليدي خاصة به ويسمى مواقع المعلومات

-مواقع التعاملات المتكاملة والتي يمكن من خلالها الحصول على الخدمات المالية<sup>(2)</sup>:

(1) يوسف حسن يوسف نفس، المرجع السابق، ص 14.

(2) محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

-الحصول على قروض : حيث يمكن الحصول على القرض من خلال موقع البنك على الانترنت فورًا بالإضافة إلى ذلك يسمح للعميل بمقارنة أسعار الفائدة للبنوك الأخرى وذلك من خلال الموقع الخاص بالبنك الذي يتم التعامل معه.

-ملاً طلب الحصول على بطاقات ائتمانية: حيث يمكن للعميل ملاً هذا الطلب عن طريق الانترنت والحصول على البطاقة في المنزل وذلك بعد المقارنة بين البنوك المختلفة فيما يتعلق بالرسوم أو الفوائد . و من مميزات إمكانية الحصول على بطاقة جديدة عند انتهاء البطاقة القديمة مباشرة.

-خدمات التخطيط المالي: مع زيادة درجة التعقد في الأسواق المالية تقوم بعض البنوك بمساعدة العملاء في إدارة أموالهم بحيث يمكن للعميل أن يستخدم موقع البنك على الانترنت بإدخال مجمل العمليات المقترحة فيقوم البنك بتحديد أيها أعلى فائدة وأقل مخاطرة قبل إعطاء الأمر بالقيام بالعملية.

-تقديم خدمات تأمينية: حيث تسمح بعض البنوك للعميل بمعرفة عروض التأمينات المتاحة بكل أنواعها والمقارنة فيما بينها على أفضل عروض التأمينات.

-خدمات السمسرة: وذلك لمساعدة العملاء في شراء أفضل الأسهم عن طريق موقع البنك على الانترنت وهذه أسهل وأضمن وسيلة لشراء للشخص غير المحترف نظرا للنصائح التي يقدمها البنك لهؤلاء العملاء.

-الخدمات الفنية: وتتمثل في تعديل البرامج الخاصة بعملاء البنك لتوافق مع البرامج الخاص بلبنك وذلك فيما يتعلق ببرامج إدارة الأموال.

-الخدمات الضريبية: مثل مساعدة العميل في الحصول على معلومات عن حجم الضرائب المطلوبة دفعها بعد مراجعة الأرباح والمصروفات الخاصة بالعميل.

-الحماية الخصوصية: هذه لا تعتبر خدمة خاصة لكن البنوك تهتم بها بشكل كبير حتى يشعر العميل بدرجة عالية من الحماية للعمليات التي يقوم بها مع البنك حيث أن هذه هو الفارق بين بنك وآخر.

-مراجعة الحسابات: حيث يمكن للعميل مراجعة حسابه في أي وقت وكذلك مراجعة آخر التعاملات التي تمت، كما يمكن أيضا فتح حساب لدى البنك من خلال استخدام بطاقة الائتمان<sup>(1)</sup>.

(1) محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص 69-70

- **تحويل المداخلات:** وهذا يعني إمكانية تحويل الأموال من حساب إلى آخر ، بعض البنوك تقوم بهذه العملية فور طلب العميل لها والبعض الآخر بعض الوقت.

-**دفع الفواتير:** هذا يمكن للعميل دفع أي فواتير خاصة به من خلال موقع البنك على الانترنت وذلك مقابل رسوم معينة وبعض البنوك تقدم هذه الخدمة مجاناً والبعض الآخر يقدم هذه الخدمة مجاناً في حدود معينة لمبلغ الفاتورة.

-**تحديد المواصفات الخاصة بالعميل:** بعض البنوك تسمح للعميل بتحديد مواصفات الصفحة الخاصة به مثل تغيير استخدامات بعض الأزرار حيث تقوم بسؤال العميل عدداً من الأسئلة لتصميم عروض تناسب مع إمكانياته ورغباته.

-**توفير أسواق جديدة للمستهلك:** حيث يقدم البنك عروضاً خاصة لمنتجات غير بنكية من خلال توضيح عناوين هذه الأماكن على الصفحة الخاصة بالبنك مع إعطاء تحقيقات إذ تم الشراء من هذه المواقع .

-**فتح حساب جار بفوائد:** حيث يتم فتح حساب جار بفوائد كوسيلة لجذب العملاء وتشجيعهم على استخدام الانترنت ، حيث تضع بعض البنوك آلة حاسبة للقيام بالعمليات الحسابية فوراً.

-**إعادة جزء من رسوم مآكينات الدفع الآلي:** بعض بنوك الانترنت لا تمتلك مآكينات دفع خاصة بها وبالتالي تعرض للعميل إمكانية استخدام مآكينة بنك آخر مع إعادة رسوم استخدام هذه المآكينة للعميل.

-**شراء شهادات الادخار:** حيث تعرض البنوك معدلات فائدة أعلى على هذه الشهادات إذا تم شرائها عن طريق الانترنت وذلك نظراً لشدة المنافسة بين البنوك فيما يتعلق بالمعدلات الفائدة.<sup>(1)</sup>

### خامساً: مزايا البنوك الالكترونية

1-**إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** <sup>(2)</sup> تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتبع لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت

(1) محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص70-72.

(2) يوسف حسن يوسف، نفس المرجع السابق ص15.

وعلى طول أيام الأسبوع، وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها.

**2- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:** تقدم البنوك الالكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، إلى جانبها خدمات أكثر تطوراً عبر الانترنت تميزها عن الأداء التقليدي.

**مثل:** شكل من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.

- إمداد العملاء لطريقة التأكيد من أرصدهم لدى المصرف.

- تقديم طريقة دفع العملاء للكميات المسحوبة عليه إلكترونياً.

- كيفية إدارة المحافظ المالية (الأسهم و سندات) للعملاء.

**3- خفض التكاليف:** من أهم ما يميز البنوك الالكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة، تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة في حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الانترنت بتكلفة أربع وحدات، تصل إلى تكلفة واحدة من خلال صرافات الآلية.

**4- زيادة كفاءة البنوك الالكترونية:** مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة انجاز الأعمال من البنوك التقليدية أضحت سهلاً على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ إجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية تبا لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصياً وقابل أحد موظفيه الذي عادة ما يكونون منشغولون عنه.

**5- خدمات البطاقات:** توفر البنوك الالكترونية خدمات متميز لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة "سوني" التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص<sup>(1)</sup>.

(1) يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

-عموماً تتيح البنوك الإلكترونية خيارات أوسع من المعاملين بها وحرية أكثر في اختيار خدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير عدة البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.<sup>(1)</sup>

**سادساً: مثال عن بنك إلكتروني:**

-**بنك باي بال:** هو بنك إلكتروني لتخزين الأموال والتحكم فيها كما تريد، وهي خدمة لنقل الأموال عن طريق الإنترنت من طرف لطرف آخر.

ويتم استخدامها بشكل رئيسي للتسويق الإلكتروني والشراء الآمن عن طريق الإنترنت

**- كيف أحصل على الخدمة وهل هي بطاقات اشتريها:**

الكثير يذهب يبحث عن بطاقات "paypal" باي بال ليست بطاقات أو اشتراك، هي خدمة أو وسيط بين بطاقتك الائتمانية والطرف المهتم للأموال للحصول أن يكون لديك التالي

-بطاقة ائتمانية من بنك في دولة معتمدة، أغلب دول العالم معتمدة، وكثير من الدول العربية معتمدة، إن لم تجدد دولتك عند التسجيل فهذا يعني أنها غير معتمدة.

-التسجيل في الخدمة وإتباع الخطوات و ثم إضافة معلومات بطاقتك الائتمانية.

-سيكون لديك اسم المستخدم وكلمة مرور وحساب في الخدمة. بعد ذلك كل ما أردت الدفع ل طرف آخر تستخدم باي بال بدلا من بطاقتك الائتمانية، ويتم عن طريق الدخول لحسابك وتحويل أموال.

**-مميزات بنك باي بال:**<sup>(2)</sup>

(1) يوسف حسن يوسف، نفس المرجع السابق، ص 17

(2) بنك باي بال: 2018.

بنك بلبي بال فقط وسيلة دفع ولكنه أيضا وسيلة إيداع، بمعنى أن كنت صاحب سلعة على الانترنت أو حتى إن كنت ستبيع قطعة مستعملة على الانترنت وترغب بوسيلة بسيطة وسهلة الاستقبال الأموال من المشتري، يمكنه إرسال الأموال مباشرة ملغيا عملية الإيداع الطويلة كل هذا يتم بخصوصية تامة للمشتري والبائع، فمعلومات أي منهم لا تكون مكشوفة مثل: الاسم، رقم الحساب وما إلى ذلك، هذه الخاصية فتحت مجالات واسعة لانتقال الأموال من فرد لفرد عن طريق الانترنت، حيث كان في السابق يجب أن تكون شركة ولديك سجلات وإثباتات حتى تستطيع استقبال الأموال عن طريق الانترنت، خدمة الإيداع وما زالت غير متوفرة في الدول العربية وبنك في بال يأخذ رسوم بسيطة من البائع عند استقبال الأموال<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: بنوك الأعمال والبنوك الإسلامية

#### الفرع الأول: بنوك الأعمال

**1- مفهومه:** هو تلك البنوك التي تمتلك طبيعة خاصة بها، بالمؤسسات المتنوعة، من خلال تقديم القروض لها أو الاستحواذ عليها، أو المشاركة برؤوس أموالها، لذلك تعمل هذه البنوك داخل السوق المالي.

#### 2- عملياته:

إنشاء مؤسسات جديدة: قد يقوم البنك بمفرده أو بالاشتراك مع بنوك أعمال أخرى بتكوين شركات مساهمة يكتب فيها المؤسسون بكل الأسهم أو بغالبيتها، فإذا نجح المشروع الجديد عادة عليه الأسهم بربح، كما يتلقى في نفس الوقت ودائع شركة الجديدة يقدم لها القروض اللازمة عند الحاجة، كما يحصل عمولة على توظيف الأسهم والسندات التي تصدرها في الشركة أثناء وجودها ومن حازت الشركة ثقة الجمهور، وطرح أسهمها الموجودة بمحفظه للبيع بأسعار موافقة وبذا يحصل على أمواله التي زادت بالأرباح فيمكنه الاشتغال بها في مشروع جديد آخر.

الاشتراك في المنشآت القائمة و تعضيدها: وذلك بشراء بنك الأعمال لجزء كبير يكفل له نفوذا قويا فيه كما يؤدي لإشرافه عليها.<sup>(2)</sup>

(1) <https://blog.mostoql.com>

(2) حسن احمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص125

الاشتراك في إصدار الصكوك للشركات الدول: فتكون بنوك الأعمال نقابة إصدار تشتري الصكوك لتوزيعها على الجمهور فيما بعد. للاكتتاب فيها، وقد يقتصر عمل البنوك على عرض الصكوك على الجمهور لحساب تلك الشركة أو الدولة.

**التوصية الصناعية commandite industrielle:** وهي عبارة عن تقديم القروض الطويلة الأجل لأصحاب الأعمال. ممن تنقصهم الأموال اللازمة لإنشاء مشروعات جديدة أو لتوسيع القائم منها. قد يستخدم بنك الأعمال أمواله الخاصة في المنشآت، كما قد يكون مجرد وسيط بينها بين أصحاب رؤوس الأموال بتوظيف صكوكها ولا تعرض الطريقة الثانية أمواله للخطر، كما في الحالة الأولى لأنه وسيط فحسب. (1)

### 3- أمثلة عن بنوك الأعمال:

بنوك الأعمال "فرنسا": تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك الأعمال banques d'affaires الفرنسية في المساهمة في إنشاء المشروعات الجديدة سواء الخدمية أم الصناعية، وبالتالي فهي لا تضطلع بأعمال بيوت الإصدار، كما هو الحال في الولايات المتحدة، أو القبول والتعزيز مثل البنوك البريطانية. وتقوم بنوك الأعمال الفرنسية بتحويل إنشاء المشروعات الجديدة بمفردها أو تشارك في تأسيسها مع هيئات أخرى كما تقدم استشارات قانونية، مالية في عمليات اندماج الشركات (2).

### بنك "HSBC"

هو إحدى أكبر المؤسسات المصرفية والمالية الرائدة في العالم، كما أن شركة HSBC العربية السعودية هي الفرع الاستثماري والتي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للشركات بما في ذلك خدمات الاستثمار والاستشارات الاستثمارية المصرفية والتمويل المصرفي الاستثماري والتمويل الإسلامي. كما تقوم بتصميم وإدارة صناديق الأسهم وأسواق المال وإدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة (3). من خلال المساهمة البنكية الاستثمارية المشتركة بين مجموعة HSBC وساب فإننا نولي الاهتمام الأكبر لرضي وخدمة العميل، لذلك نحن ملتزمون بـ:

(1) حسن احمد عبد الرحيم، نفس المرجع السابق، ص125

(2) طارق طه، نفس المرجع السابق، ص

(3) موقع hsbcc للتوظيف 2018 12:00h 14/04/2018 .hsbc soudi.com /Ar./ https ;//carrées

## الفصل الأول: الإطار العام للبنوك

-توفير خدمات بنكية استثمارية ذات مستوى راقى وواسع النطاق.

-أن يكون الاختيار الأمثل والأفضل للخدمات المالية التمويلية المشتركة .

-أن يكون الرائدین في مجال الاستشارة والتمويل المالي.

-توفير خدمة بنكية ذات جودة عالية واستشارات استثمارية متميزة<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: البنوك الإسلامية:

1- مفهومها: هي مجموعة من البنوك تقوم على فلسفة أن المال ملك لله وحده، وأن الشر هم مجرد نواب في إدارة هذا المال، وبالتالي يتعين عليهم استثماره فيما هو مقيد ونافع مخلوق على وجه الأرض، ومن ناحية أخرى، ينبغي تحرير المال من كل ما يحيط بمعاملاته من شبهة الرب الذي نهي عنه الدين الإسلامي الحنيف.

### 2- ركائزها:

- استبعاد التعامل بالفائدة باعتبارها شكل من أشكال التعامل بالربا المحرم شرعا.

- توظيف الأموال بشكل يحقق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي مع الالتزام في الوقت نفسه بأحكام الشريعة الإسلامية وأحكامها.

- إرساء سبل تحقيق التكافل الاجتماعي باستخدام وسائل عديدة من بينها صناديق الزكاة<sup>(2)</sup>

### 3- عملياتها:

يمكن تجميع أنشطة البنوك الإسلامية إلى مجموعات على النحو التالي:

أ<sup>1</sup> أنشطة مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلا : فهي بعيدة عن التعامل بالفائدة وتندرج تحت نشاط الخدمات المصرفية كما يلي:

-قبول الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في حسابات الائتمان والحسابات تحت الطلب.

<sup>(1)</sup>توظيف hsbc 2018 الموقع : <https://carees.hsbc.soudi.com/ar/>

<sup>(2)</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- قبول الودائع لغايات الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير وحسابات لأجل، و حسابات الاستثمار المخصص.

- صرف الشيكات، وتحصيل الأوراق التجارية، وإصدار الحوالات وفتح الاعتماد المستندية، وإصدار الكافلات وخطابات الضمان.

- إدارة الممتلكات، القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات.

- تقديم الخدمات الاستشارية وإدارة محافظ العملاء.

**ب- أنشطة التكافل الاجتماعي:** وهي أنشطة نفوذ بها البنوك الإسلامية، ومع أنها تتطلب تمويلًا إلا أن ذلك تم بدون فوائد، هي هذه الأنشطة :

- تجميع الزكاة من مساهمي البنك وأصحاب الاستثمار لديه.

- صرف الزكاة لمسئوليها وفقا للمعايير الشرعية.

- صرف القروض الحسنة (بدون فوائد) لمن يستحقها مع مراعاة أنه في حالة عدم القدرة على السداد فنظرة إلى مسيرة.

**ج- أنشطة استثمارية:** باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، ولعل هذه الأنشطة تمثل عصب البنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار، ويندرج تحت هذه الأنشطة:

- 1- **المرابحة:** هو أحد صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية، يتم بالاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة، مع الأخذ بالاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع، أي أنها تمثل الثمن الأول مع زيادة الربح.
- 2- **المضاربة:**

يقصد بالمضاربة علاقة المشاركة التي يقوم بين طرفين، أحدهما صاحب المال، والآخر صاحب الخبرة، بحيث يقدم الأول مالا يوظفه أو يتاجر به، الثاني مجال خبرة، على أن يتم اقتسام ما ينتج عن ذلك من ربح بينهما بالنسبة التي يتفقون عليها ابتداء فيما بينهم.

### 3- المشاركة: (1)

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة، والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده، أما في حالة المشاركة في إن رأس المال يقدم من الطرفين، ويحدد عقد الشركة الشروط الخاصة بنسبتها بين الأطراف المختلفة. (1)

(1) سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 218-219.



### خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة نجد أن البنوك تعتبر الخلية الأساسية في نمو اقتصادي لأي بلد باعتبار البنك مصدر رئيسي لتحقيق هذا النمو، وهي أكثر الحلقات سعة وأهمية للربط بين الجانب الفئاض وجانب العجز، وذلك من خلال القروض التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها والتي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الإنتاجية والتوزيعية والتي تلعب دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية.



## تمهيد:

رغم انتشار المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها، إلا أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة لم يتحقق وهذا يرجع بالضرورة إلى مخاطر المرتبطة بالاستثمار وكذا تمويله من طرف البنك، وبناء عليه تقوم البنوك قبل الشروع في تمويل المشروعات باستعمال العديد من الطرق والمعايير بالإضافة إلى دراسات مالية وتوازنها ، و يكون هذا التمويل مقابل الضمانات و شروط محددة.

و من خلال هذا نتطرق في هذا الفصل إلى أهم ما تتضمنه المشاريع الاستثمارية من طرق التقييم وتمويل حسب التقسيمات التالية:

- مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية.
- الدراسة المالية للمشروع الاستثماري و تقييمه.
- تمويل المشاريع الاستثمارية.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية الإطار الحقيقي لعملية الاستثمار بحيث تبنى عليه عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في أي دولة، ولهذا فإن نجاح خطة التنمية يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح مشاريعها، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية. ومن هنا سنتطرق إلى مفهوم وأهمية المشاريع الاستثمارية.

## المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

## الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

- 1- هو كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يتم لكه ويدبره أو يديره فقط منظمة ، يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ، ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من اجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة ومن هذا التعريف نستنتج العناصر التالية:
  - نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا .
  - الجهة المنظمة، وهي تلك التي تقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
  - السوق و خصائص السوق، والتي من خلالها يتم تصريف الإنتاج وبهذا لا بد للمشروع الاستثماري أن يكون هناك طلب على منتجاته.
  - الربح أو العائد على الاستثمار، كهدف رئيسي ولا مانع من وجود أهداف أخرى ثانوية.
  - الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري وذلك كي يتمتع المشروع بشخصية اعتبارية.
  - المخاطرة، حيث هناك درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار كل مشروع وتختلف درجة المخاطرة من مشروع لأخر(1).

- 2- عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق انجاز محدد لمرة واحدة، وذو طبيعة خاصة لتتكرر بنفس الصور، ويتم انجازه خلال فترة زمنية محددة وفي حدود ميزانية مالية محددة (2).

(1) نضال الحواري، إدارة المشاريع الإنمائية (دراسة وتقرير الجدوى) دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013، ص 116-117.

(2) مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوار للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

- 3- عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية للإنشاء طاقة إنتاجية جديدة أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعداد تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية مالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل.<sup>(1)</sup>
- 4- عبارة عن مجموعة من العمليات أو الأنشطة تربطها علاقات محدد ومعروفة، تنفذ بزمن محدد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف.<sup>(2)</sup>
- 5- بأنه اقتراح بتخصيص أو التضحية بقدر من الموارد في الوقت الحاضر، على أمل الحصول على عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبياً.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية

- يتكون المشروع الاستثماري من عمليات عديدة معتمدة على بعضها البعض وفي الوقت منفردة وتسمى أنشطة وتساهم جميعها في تحقيق النتيجة المرجوة.
- للمشروع هدف محدد يمكن قياسه والتعرف على مدى تحقيقه عند انتهائه .
- للمشروع هيكل زمني محدد، و الوقت عامل هام في قياس مدى نجاح المشروع.
- المشروعات تكون ديناميكية حيث تميل دوما إلى التغيير والتعديل والنمو وتتصرف أحيانا بطريقة لا تتوقعها، لذا يجب الأخذ في الحسبان الأحداث غير المتوقعة.
- تعتبر المشروعات نشاطات مؤقتة، حيث يتم إجراء تنظيم مؤقت لمجموعة من الأفراد والمواد والمرافق لإنجاز هدف ضمن إطار زمني مبرمج، ويتم تفكيك هذا التنظيم بمجرد تحقيق الهدف أو التحول للعمل على تحقيق هدف جديد.
- المشروع الاستثماري هو تنظيم يقوم لفترة زمنية معينة وينصرف إلى القيام بعدة عمليات ، يهدف للتأليف والمزج بين العناصر الإنتاجية المختلفة لإنتاج سلع وخدمات.<sup>(4)</sup> ذات منفعة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 19

(2) غالب جليل صويص، أساسيات إدارة المشاريع، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 37

(3) سفيان قنيط، التقييم الاقتصادي للمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 6

(4) مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تبسة، ص 15.

- المشروع وحدة اقتصادية يمارس نشاطه من خلال سوق أو أسواق متعددة أي أنه يقوم بتصريف إنتاجه من خلال الأسواق، فهو ينتج لكي يبيع في الأسواق.
- يشمل العائد المادي الاجتماعي، فالريح أو العائد على الاستثمارات كههدف مسيطر لا يمنع من وجود أهداف أخرى.
- نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.
- المخاطرة: حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع استثماري، حيث يتحمل المشروع الريح والخسارة الناتجة عن نشاطه.
- الاستقلالية النسبية للمشروع: حتى يتمتع بشخصية معنوية اعتبارية، فالمشروع يدار إنتاجه وبمول، بحيث يحقق الأرباح وعليه أن يغطي الخسائر.
- دور الحياة: يعتبر المشروع الاستثماري بمثابة كائن عضوي له دورة حياة، حيث تبدأ ببطء، ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة، ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع.
- انفرادية: يتميز لكل مشروع استثماري بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي مشاريع أخرى.
- الصراع: يواجه أي مشروع استثماري موافق تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية، المالية و الطبيعية المتاحة.
- الغرض: يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري.
- قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة فعالية عالية.
- تضمن المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجيا مبتكرة و إبداعية بعيدة من التطرق والأعمال الروتينية السائدة<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

بما أن المشروع الاستثماري عبارة عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر من الأموال في فرصة استثمارية لتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي فإنه يمكن تصنيفه إلى عدة أنواع مختلفة، وذلك وفق ستة مجموعة من المعايير التي تفرض ضرورة إجراء دراسات الجدوى لمشروعات الاستثمار بغض النظر عن طبيعة وملكية وهدف هذه المشروعات، ومن أهم هذه المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الاستثمارية ما يلي<sup>(2)</sup>:

(1) مهري عبد المالك، نفس المرجع السابق، ص16.

(2) محمد عبد الفتاح لعشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للشر و التوزيع، مصر، 2007 ص 10-11

**1- القابلية للقياس:** وفقا لهذا المعيار فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من المشروعات هما:

**أ- المشروعات القابلة للقياس:** وهي تلك المشروعات التي تتيح منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي، وهي غالبا ما تكون منتجات لها أسواق تحدد من خلالها أسعار تلك المنتجات مثل: المشروعات الزراعية، الصناعية و الفلاحية، ويلاحظ إنتاج هذه المشروعات قد لا يباع بالكامل وإنما قد يستهلك جزء منه ذاتيا كما هو الحال في المشروعات الزراعية، وعلى الرغم من ذلك يمكن تقييم إنتاج هذه المشروعات باستخدام الأسعار السائدة في الأسواق، كما أن إنتاج بعض المشروعات قد لا يحقق للمنتفعين مقابلا ماديا مباشرا مثل: مشروعات الطرق العامة أو مشروعات الصرف الزراعي.

**ب- المشروعات غير القابلة للقياس:** وهي المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث أو وضع اقتراحات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع، ومن أمثلة تلك المشروعات (التعليم، الصحة البيئية والصرف الصحي) وغيرها.

**2- العلاقة التبادلية:** وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى:

**أ- مشروعات مانعة بالتبادل:** وهي تلك المشروعات البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار أحدها على الآخر مثل:

المفاضلة بين إقامة جسور فوق أحد الأنهار من الحديد أو الصلب، أيضا اختيار إقامة مشروع تجاري أو مبنى سكني على نفس المساحة من الأرض في نفس الوقت.

**ب- المشروعات المستقلة:** فهي تلك المشروعات التي يمنع إقامة إحداها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد اللازمة، بما انه لا يوجد تزامن بين إقامة تلك المشروعات، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط بينها من الناحية الفنية، ومثال لهذه المشروعات ما يرد بالخطة القومية للدولة من مشروعات مختلفة وفقا لميزانية محددة مثل: إقامة مشاريع البنية التحتية، إنشاء الجامعات...

**ج- المشروعات المتكاملة:** هي تلك التي يلزم إقامة أحدها إقامة الآخر مثل: مجد خط مياه للشرب من أحد البحار وإقامة مشروع لتحليه مياه البحر، إقامة الثاني ضرورة إقامة الأولى حيث يكون ذا منفعة.

**3- نوع الملكية:** طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن تصنيف المشروعات إلى نوعين: <sup>(1)</sup>

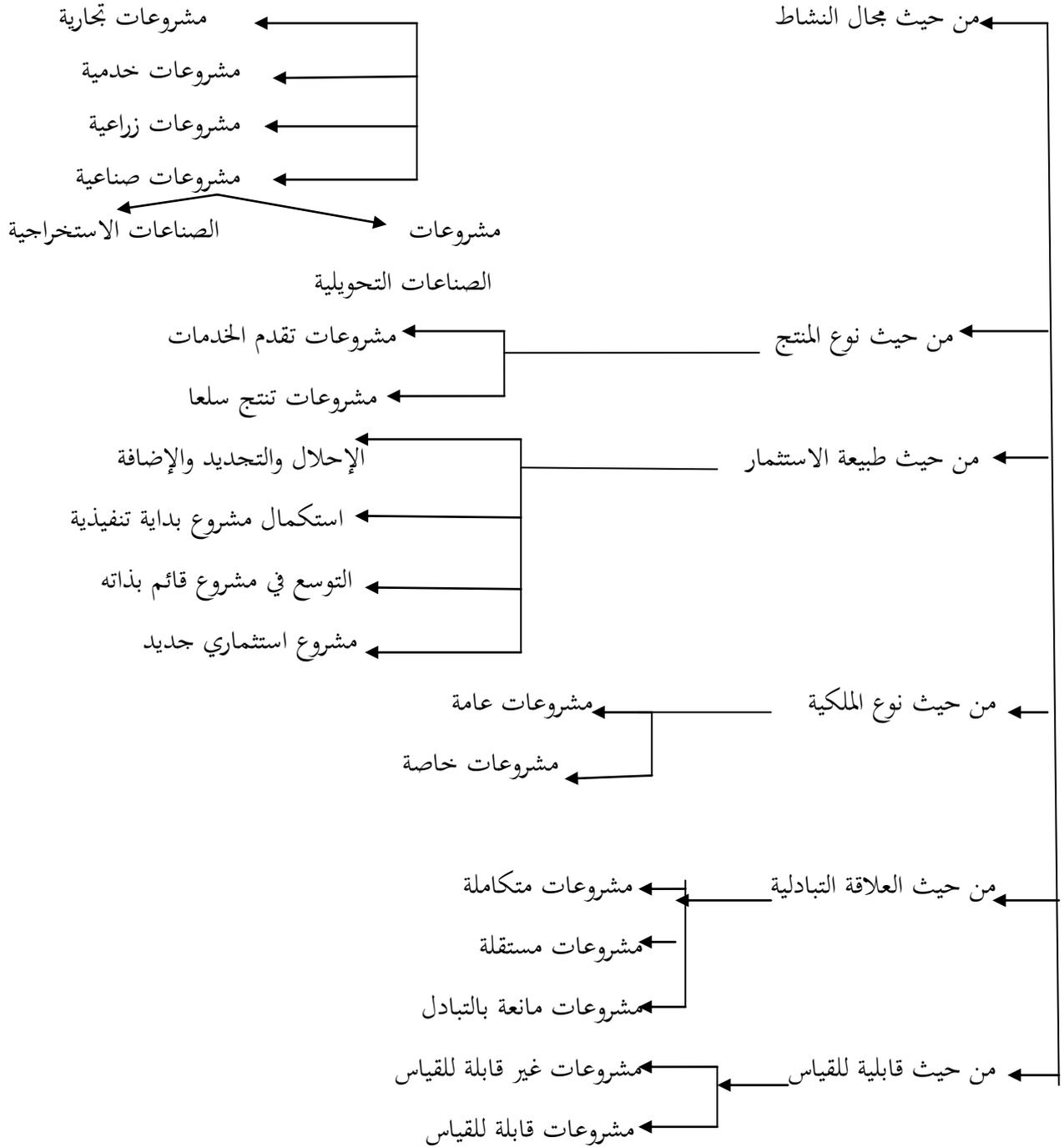
<sup>(1)</sup> محمد عبد الفتاح لعشماوي، نفس المرجع السابق، ص 11\_13

- أ - **مشروعات خاصة**: وهي التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين مثل : المؤسسات والشركات، وتقوم هذه المشروعات بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، بحيث استبعاد الأفراد الذين لا يقومون بسداد مقابل لهذه السلع والخدمات مثال : مشروعات إنتاج ملابس، سيارات والصناعات الغذائية.
- ب- **مشروعات عامة**: وهي تلك المشروعات التي تمتلك الحكومة الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم المشروعات هذه خدمات ذات بعد اجتماعي مثل: مشروعات البنية الأساسية من طرق وجسور ومطارات ومياه كهرباء وصرف صحي، حيث تقدم إلى الأفراد بأسعار لا توازي تكلفة توفير هذه الخدمات.
- 4- **طبيعة الاستثمار**: وفقا لهذا المعيار فقد يكون المشروع الاستثماري جديدا أو استكمالا لمشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم أو القيام بعمليات إحلال وتجديد الأصول التابعة، أو إنتاج منتج جديدة.
- 5- **نوع المنتج**: طبقا لهذا الأساس يتم تصنيف المشروعات إلى:
- أ **مشروعات تقوم بإنتاج السلع المختلفة** ، سواء الاستهلاكية أو الرأسمالية حيث كون هذه السلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق إشباعا معينا لمن يستهلكها.
- ب **مشروعات تقدم خدمات بمقابل** : مثل التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة (البنوك، حيث تعتبر الخدمة غير ملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق إشباعا لمتلقيها أو المستفيد منها.
- 6- **مجال النشاط**: وفي ضوء هذا المعيار يمكن تصنيف المشروعات الاستثمارية إلى :
- أ **مشروعات صناعية**: سواء تمثلت في صناعات استخراجية، وهي التي تستهدف توفير المنتج دون إحداث تغيير جوهري في خواصه الطبيعية مثل :صناعات استخراج البترول والفحم والذهب المعادن الأخرى، أو تمثلت في الصناعات التحويلية التي تؤدي إلى إحداث تغييرات جوهريّة في الشكل الخام أثناء عملية الإنتاج مثل:الصناعات الهندسية والغذائية والغزل والنسيج.
- ب **مشروعات زراعية**: وهي مشروعات التي تعمل في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني.
- ج- **مشروعات تجارية**: وهي التي تقوم أساسا بعمليات الشراء بغرض البيع بهدف تحقيق الربح مثل:مشروعات الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة.
- د- **مشروعات خدمية**: وتعمل هذه المشروعات على تقييم خدمات الأفراد بهدف تحقيق الربح. (1)

(1) محمد عبد الفتاح العشاوي، نفس المرجع السابق، ص11-13.

ويمكن ترجمة التصنيفات المختلفة السابقة للمشروعات الاستثمارية في التدفق التالي: الشكل رقم (1)

تصنيف المشروعات الاستثمارية



المصدر: محمد عبد الفتاح لعشماوي ص 13

وهناك تقييم آخر للمشروعات وذلك حسب حجمها:

ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ -المشروعات الصغيرة الحجم وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة.

-تعطى إنتاج في فترة قصيرة نسبيا.

-تحتاج إلى رأس مال صغيرة، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمويل من صاحب المشروع.

لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.

مخاطرها صغيرة نسبيا.

ويمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

ب-المشروعات كبيرة الحجم وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا معقدة.

تعطى إنتاج بعد فترة طويلة نسبيا

-تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيدا.

- تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الإدارية.

-تحتاج إلى التركز في مناطق محددة مثل : المناطق الصناعية في المدن الصناعية (منطقة سحاب الصناعية) .

-وفي حال فضل هذه المشروعات فإن مخاطرها كبيرة نسبيا.

**المطلب الثالث: أهمية المشاريع الاستثمارية وأهدافها**

**الفرع الأول: أهمية المشاريع الاستثمارية**

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد وتبرز أهمية في:

- مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

- كونه يوفر عرض عمل للراغبين ، ويقلل من وطأه البطالة.

- يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص21.

وهذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة ، كما يدفع إلى الإبداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت ، يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه. (1)

### الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية

يتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها هذا المشروع حال تنفيذه ويمثل تحقيق أقصى ربح الهدف الرئيس للمشروع الاستثماري الخاص ، إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد نظر لوجود أهداف أخرى بجانب هدف تحقيق الربح تكون على درجة كبيرة من الأهمية من جانب إدارة المشروع الاستثماري الخاص والتي من أهمها:

-تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيرادات

-الحصول على شهرة كبيرة في الأسواق

-زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح في المستقبل.

-تحقيق أهداف المديرين الخاصة الذين ترتبط مصالحهم برقم المبيعات.

-مراعاة الاحتفاظ سيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

وفي المقابل يهدف المشروع العام إلى تقديم المنفعة العامة والتي قد تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها بأكثر أو أقل، ولا مانع إطلاقاً من تحقيق أرباح إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب الأهداف التي من أجلها أنشئ المشروع. عموماً فإنه يمكن إنجاز الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة:

-إنشاء مشروعات مرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل:الصناعات العسكرية، أو لاعتبارات تمس الاقتصاد القومي مثل إنشاء مصافي النفط أو أساطيل بحرية لنقله. (2)

أو إنشاء مشروعات الصناعات الثقيلة التي تشكل أحد أسس التنمية، ولا يقوى القطاع الخاص على إنشائها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 2.

(2) محمد الفتاح لعشماوي، مرجع سبق ذكره ، ص 08

- إنشاء مشروعات لأغراض اجتماعية بحتة مثل مشروعات المخازن ومصانع الأدوية وغيرها من المشروعات التي تقوم ببيع منتجاتها بأقل من التكلفة. إنشاء مشروعات إنتاجية للحصول على الموارد المالية لتغطية نفقاتها بدلا من اللجوء لفرض ضرائب جديدة.
- إنشاء مشروعات النفع العام لتقديم خدمات أساسية كالنقل، المواصلات والكهرباء.
- تحقيق التوازن الجغرافي في دعم خطط التنمية بالدولة.
- درجة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالدولة سواء كانت الأوزان البنية المرتفعة أو المنخفضة.
- دعم المركز التنافسي للصناعة المحلية عن طريق زيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات المترتبة على المشروعات الاستثمارية الجديدة.
- امتصاص جزء من معدلات البطالة المتزايدة.
- توفير العملات الأجنبية اللازمة لدعم الاقتصاد القومي.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> محمد الفتاح لعشماوي، نفس المرجع السابق، ص 09

## المبحث الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري و تقييمه

يتم دراسة المشروع الاستثماري بدراسة اقتصادية وذلك لما فيه من أهمية بالغة بالنسبة للبنك والمستثمر ودراسة مالية وتقييمها من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للمشروع الاستثماري، كما يستعملها البنك لاتخاذ قراراته من ناحية التمويل ومن خلال هذا سنتناول في هذا المبحث دراسة الاقتصادية والمالية للمشروع الاستثماري وتقييمه.

## المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية للمشروع الاستثماري

ونعني بهذه الدراسة المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب قرض من البنك وتمثل هذه المعايير: شخصية المقترض وكفاءته، ملاءته المالية، الضمانات المقدمة، الظروف المحيطة بنشاط المقترض، وتمويل بعض المراجع المتخصصة إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى 3CS كما يطلق على المعايير الخمسة في بعض المراجع القليلة SPS.

**1- الشخصية:** ويدور هذا الاعتبار حول الانطباع العام عن المقترض من حيث سمعته، ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية ومراكزه الاجتماعية والشكل القانوني الذي يدير نشاطه من خلاله ومدى توافر الكوادر المتخصصة المختلفة التي يعتمد عليها في تسيير نشاطه إذا ما كان المقترض شركة أو مؤسسة كبيرة وليس نشاطا فرديا كما يتناول هذا الجانب التركيز على العادات الشخصية personal halits للمقترض ومدى اتصافه بالأمانة من عدمه dealings honesty in business ولعل جانب الشخصية من أصعب الجوانب في الدراسة والتحليل لأنه قد لا يظهر في بعض الحالات إلا بعد منح الائتمان بفترة خاصة فيما يتصل بالتزامه العميل المطلق في سداد التزاماته قبل الغير مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية وحساباته المقترحة لدى مورديه وأوراق الدفع أو إشهار أو إفلاس أو صلح واق من الإفلاس. جوهر هذا الجانب في التحليل إذن ينصرف إلى الإطمئنان إلى سمعة العميل على المستوى الشخصي ومستوى نشاطه ومدى رغبته واحترامه للوفاء قبل الآخرين<sup>(1)</sup>.

**2- القدرة:** ويدور ها الاعتبار بصفة رئيسية حول قدرة المقترض على توظيف واستثمار وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وبكفاءة تنعكس في النهاية على تحقيقه لربحية طيبة تمكنه من الاستمرار في مجال نشاطه من النمو

(1) أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الثانية، 1999، ص 54-55.

المطرّد لهذا النشاط، مع بيان لخبراته ومؤهلاته الفنية والإدارية التي تمكن من تدعيم نجاحه في إدارة عمله ولا بد للبنك هنا من التعرف على الخبرة التجارية للمقترض وتفصيليه و مركزه المالي وموقف أصوله والتزامات هروقت أجال استحقاقها المختلفة، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ قرار الائتمان من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكس الحسابات الختامية و قوائم الدخل الخاصة بالمقترض ودراسة ذلك كله.

وكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية كلما زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها<sup>(1)</sup> - وهناك عدة آراءات حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين وهي:

**الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقتربها من الشخصية فهي نعني أهلية الشخص على الاقتراض  
**الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض بقدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها، وهل تتضمن نوعا من المخاطر المالية، وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

**الاتجاه الثالث:** وينصرف دعاء هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك على حجم التدقيق النقدي للمقترض.

**الاتجاه الرابع:** وينظر إلى قدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن فترة المقترض على سداد القرض<sup>(2)</sup>.

(1) أحمد غنيم، نفس المرجع السابق، ص55.

(2) سامر جلدة مرجع سبق ذكره، ص42-43.

إنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقترض وكما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد قرض رمي تعتمد على التدفق النقدي السابق، وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل<sup>(1)</sup>. جوهر هذا الجانب إذن ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية للملاءة المالية للمقترض.

**3- رأس المال:** هذا الاعتبار فيما نرى، لا نعني به مجرد رأس المال المدرج في مستندات تأسيس النشاط مثل عقد الشركة أو السجل التجاري للمقترض ولكنه يمتد بمجموع عناصر رأس المال المستثمر داخل نشاط طالب القرض، ولا نكتفي هنا بمجرد دراسة ذلك ولكن نؤكد على أهمية دراسة ومراجعة الهيكل التمويلي هيكل رأس المال للقرض لمعرفة حدود متاجرته بملكيته ومدى اعتماده في نشاطه على مصادر خارجية متنوعة (شاملة القروض المصرفية) وتكلفة الحصول على هذه المصادر وتأثير ذلك على كفاءة سياسات الإنتاج والتسويق والبيع والتحصيل داخل المنشأة طالبة القرض وانعكاساته على مركز السيولة بها وربحيته وقيمتها السوقية ككل. ذلك حتى يتسنى دراسة ما يراه متخذ القرار الائتماني من إجراءات لتصويب الأوضاع المالية داخل منشأة المقترض والوقوف على أدائها المالي وكفاءته إدارته وتخطيطه قبل وبعد القرض المطلوب.

ولابد هنا أن يكون هناك تناسب بين موارد المقترض الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لأن ذلك يرتبط إلى حد بعيد بالقدرة الافتراضية **borrowing capacity** للمنشأة آراء المقترض طالب القرض.

وجوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى المقترض بوصفه أحد أهم خطوط الدفاع والأمان لكل من يتعامل مع المقترض من دائنين ومقترضين ومساهمين وأجهزة حكومية<sup>(2)</sup>.

#### 4- الضمانات:

الضمانات هي مجموعة من الوسائل القانونية التي تهدف إلى ضمان وفاء الدين إلى الدائن عندما يتمتع المدنيون أو يعجزون عن ذلك.<sup>(3)</sup>

نريد أن نؤكد هنا على حقيقة هامة وهي عدم جواز منح القروض ابتداءً بمجرد توافر الضمانات، يرى البنك المقرض **landings Bank** أنها كافية، أي أنه ينطلق من توافر الضمان كأساس لمنح الائتمان

(1) سمير جلدة، نفس المرجع السابق، ص 143.

(2) أحمد غنيم، نفس المرجع السابق، ص 55.

(3) وسائل إدارة مخاطر القروض المصرفية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الخلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، السنة (09) 2017، ص 504.

وهو أمر خطير قاد لكثير من حالات التعثر، كما نؤكد على أن الضمان يتعرض قد يفرض نفسه في حالات بعينها مثل التسهيلات قصيرة الأجل في عمليات التنازلات في مجال المقاولات وأوامر التوريد المختلفة خاصة إذا ما صاحبها تمويل يدفع مقدما للمقترض للبدء في تنفيذ ما أسند إليه، كما أن الضمان بصفة عامة قد تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها نتائج دراسة طلب القرض ويرى متخذ قرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان ويطلب دعم بعض الجوانب الإيجابية بتقديم ضمان إضافي عيني أو شخصي، أو أن الضمان المطلوب يخلق بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة أو أن الضمان يقلل من مساحة المخاطرة الائتمانية المصاحبة لقرار منح التسهيلات ومن ثم يطلب من المقترض تقديم ضمانات بعينها.

وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة فلا بد أن تكون قابلة للبيع أو تصفية ولا يمثل الاحتفاظ بها تكلفة أو عبء مرتفع كما يسهل صيانتها ومراجعتها ومتابعتها والتأمين عليها والسيطرة عليها ويتوافر تحت يد البنك كافة المستندات الإدارية القانونية التي تؤكد حقه على هذه الضمانات دون منازع إذا ما دعت أية ظروف مستقبلا غلى تسهيل هذا الضمان أي كانت صورته الاستيلاء حقوق البنك المقرض.

#### 5- طبيعة الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالمقترض :

**الظروف العامة:** قد تؤثر على نشاط المقترض بصورة سلبية مما قد يهدد قدرته على الوفاء بالتزامه بسداد أموال البنك تتصل هذه الظروف العامة بالمناع الاقتصادي العام في المجتمع و ما يمر به من حالة رواج أو كساد كذلك الإطار التشريعي الحاكم ومد استقراره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراد أو تصديرا.

ونستطيع أن نقرر هنا أن هذه الظروف العامة تقف شامخة خلف العديد من القروض والمشروعات المتعثرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد أثرت بشكل حاد في إصدار استثمارات مالية ضخمة ولعله مما يزيد صعوبة هذا الجانب أنه يصعب التنبؤ به وإلى مدى بعيد عند إعداد الدراسات الائتمانية أو دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية المختلفة وتؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات ووحدات النشاط الاقتصادي.

**الظروف الخاصة:** وهي ترتبط بظروف كل مشروع على حده ومن ثم مختلف من مشروع لآخر وهي تأتي انعكاس لكفاءة إدارة المشروع والقائمين عليه في اتخاذ كافة القرارات الإنتاجية والتسويقية والفنية والإدارية والحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها ومدى تطور الحصة ونموها ودورة حياة المنشأة أو نشاط المقترض كذلك دورة المنتج أو الخدمة التي يقدمها المقترض لأن ذلك يرتبط في تقديرنا بالقدرة الإجمالية للمقترض على توظيف القرض بشكل سليم وتحقيق عوائد تمكنه من سداد القرض وأعبائه للبنك في ميعاد السداد المتفق عليه<sup>(1)</sup>.

(1) أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

## المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

سنحاول في هذا المطلب إبراز مختلف النسب و التوازنات المالية

## الفرع الأول: التوازنات المالية

## أولاً: مفهوم التوازنات المالية

تعرف بأنها التقابل ألقيمي بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية ،حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالاتها في مدى تحقيقها للتوافق ،وقد استعمل المحللون ثلاث توازنات مالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

## ثانياً: حساب بالتوازنات المالية:

## 1 رأس مال العامل الصافي أو الدائم:

ويسمى بهامش لامن أو الضمان إذ أنه يعبر عن مدة تمويل الأموال الدائمة (بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة)جزء من الأصول المتداولة ،لذلك أن يكون موجبا وهو يجب بالعلاقة التالية:

– رأس مال العامل الصافي(الدائم) = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

– رأس مال العامل الصافي (الدائم) = الأصول المتداولة –الديون القصيرة الأجل

رأس المال العامل(+): يعني أن هذا وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة

وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة على مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها.

رأس المال العامل(-) : في هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة

على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

وهناك مفاهيم أخرى لرأس المال العامل:

أولاً: رأس مال العامل الخاص: يعتبر (إذ كان موجبا) الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأموال المتداولة وهذا

لا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل جزء من الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص: الأموال الخاصة –أصول ثابتة

وبتعويض القيم بما يساويها ينتج:

رأس مال العامل الإجمالي= رأس مال العامل-ديون طويلة الأجل<sup>(1)</sup>.

(1) سليمان ناصر، كتاب تقنيات البنكية وعمليات الإئتمان، ديوان مطبوعات الجامعة، 2012، ص60.

رأس المال العامل الخاص: يدل على مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

ثانيا: رأس مال العامل الإجمالي: يعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموع الأصول المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة وحسابه يكون، أي أن:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

ومنه:

- رأس مال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم المحققة + القيم الجاهزة

رأس مال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الدائم + ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الإجمالي: الهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها

المتداولة ويحددها طبيعة نشاط المؤسسة

ثالثا: رأس مال العامل الخارجي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الخارجي والتي تمول

كذلك رأس مال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة والاحتياج يحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): الهدف منه هو معرفة حجم الديون المؤسسة وهل هي أكبر من

الأموال الخاصة، فمجموع الديون يجب أن لا يكون أكبر من مجموع الأموال الخاصة لان هذا يعبر على أن

المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.

الهدف منه هو معرفة حجم الديون المؤسسة، و هل هي أكبر من الأموال الخاصة، فمجموع الديون يجب

أن لا يكون أكبر من مجموع الأموال الخاصة لان هذا يعبر على أن المؤسسة تعتمد على الديون الغير أكثر من

اعتمادها على أموالها. (1).

(1) سليمان ناصر، نفس المرجع السابق، ص 60-61.

## 2/ الاحتياج في رأس مال العامل:

ويعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفيات المصرفية) ويحسب بالديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم جاهزة + القيم غير الجاهزة) - (مجموعة ديون قصيرة الأجل + سلفيات مصرفية)

أو الاحتياج في رأس المال العامل = مجموعة الأصول المتداولة - القيم الجاهزة - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية).

فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فيعتبر هذا عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، إما إذا كان هذا الفرق سالب فأن المؤسسة لا تحتاج لرأس مال عامل بل هذه القيمة سالبة.

## 3- الخزينة:

من الممكن تعريفها بأنها مجموع الأموال التي تملكها المؤسسة وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ مالية ولكي تكون المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية ينبغي أن تكون لديها خزينة معتبرة وكلما كانت النتيجة موجبة كلما كان ذلك أفضل لها.

وتحسب بالعلاقة التالية:

الخبزينة : رأس المال العامل - احتياجات في رأس المال العامل

● إذا كانت الخبزينة (+) أي قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن

● إذا كانت الخبزينة (-) فإن وضعية المؤسسة غير جيدة ينبغي إيجاد حلول لها أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها المحددة<sup>(1)</sup>.

(1) سليمان ناصر، نفس المرجع السابق، ص 61.

• إذا كانت الخزينة ( 0 ) فإن وضعية المؤسسة مثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم استخدام الأمثل للموارد المتاحة المؤسسة.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: النسب المالية

يمثل التحليل بواسطة النسب المالية من المؤشرات المهمة لتقييم أداة المنشأة وقدرتها في مواجهة التزامات المستحقة الآن والتي تستحق فيما بعد بصورة عامة فإن أحد أغراض التحليل عن طريق النسب هو التعرف على السيولة (النقدية) المتوفرة أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد دون أو بأقل خسارة ممكنة خلال فترة قصيرة الأجل، وتنقسم هذه النسب إلى:

### 1 -نسبة السيولة: Liquidity Ratios

وتظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة، والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير **financial short-term solvency** تبين مدى تغطية المطلوب المتداولة بموجودات المنشأة ويمكن لهذا المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة. إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي **Financial Risk** وبالتالي تدهور ترتيبها الائتماني **credit Rating**.

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ومن الجدير بالملاحظة أنه يجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية وشبه نقدية، الاستثمارات المؤقتة، وكذلك من التدفق العادي للنقدية الناتج من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> سليمان ناصر، نفس المرجع السابق، ص 61

<sup>(2)</sup> خالد الراوي، نفس التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2000، ص 60

## أ - نسب التداول : current Ration

وهي نسبة ترتبط وتوجد علاقة ذات دلالة ما بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهي تعبر بصدق عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة التي تستحق سدادها خلال سنة مالية، ويتم حساب النسبة عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، حيث تتضمن الأصول المتداولة عادة نقدية في الصندوق والبنوك، الاستثمارات القصيرة الأجل والأوراق المالية القابلة للتداول والمدينين والمخزون السلعي وأوراق القبض والمصروفات المقدمة، بينما تشمل الخصوم المتداولة على الدائنين وأوراق الدفع والمستحق الجاري من الديون الطويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل والضرائب المستحقة والإيرادات المقدمة والمستحقات الأخرى، وتتميز نسب التداول باستعمالها الشائع لقياس اليسر المالي في الأمد القصير، لأنها توضح قدرة الأصول المتداولة الجارية لتسديد الالتزامات المتداولة عند ميعاد استحقاقها<sup>(1)</sup>.

## ب - نسبة السيولة العادية: Normal Liquidity Ration

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية، لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية (الاستثمارات المؤقتة).

ويلاحظ أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الذمم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل التزاماته الجارية.

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{\text{النقدية والمخزون السلعي}}{\text{الخصوم}}$$

ج - نسبة السيولة السريعة: quick or aud test ratio<sup>(2)</sup>

وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه

(1) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأعراس تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص

337..

(2) خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص62

أو هناك احتمال عدم بيعه، وتمثل النسبة الأولى النسبة المطلقة النمطية لها لأغراض المقارنة، تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة السيولة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي الممتلكات المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم}}$$

#### د - دوران النقدية: cash-Flow turnover

توضح هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المنشأة خلال فترة زمنية (عادة سنة واحد)، وكلما كان معدل الدوران عالياً للنقدية فإن ذلك يعني الاستخدام المؤثر والفعال في إنجاز أنشطتها، إذ المقارنات التاريخية للمنشأة قد تعطي فكرة عن مدى استخدام النقد المتاح للمنشأة خلال فترات زمنية محددة.

$$\text{دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات التلقائية}}{\text{النقدية + شبه}}$$

#### هـ - نسبة المخزون إلى صافي رأس مال العامل: Inventory to net working capital ratio

وتمثل حاصل قسمة المخزون على الفرق بين الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة. ومقام النسبة هو رأس المال العامل، لهذا فإن انخفاض النسبة يعتبر مؤشراً في صالح المنشأة، لذا فإن هذه العلاقة بين المخزون ورأس المال العامل تشير إلى نسبة الخسارة المحتملة التي يمكن أن تمنى بها المنشأة نتيجة الانخفاض في المخزون.

$$\text{نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون المتداولة}^{(1)}}{\text{الأصول المتداولة - الخصوم}}$$

#### 2 - نسب الربحية:

(1) خالد الراوي، نفس الرجوع السابق، ص 63

تعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية (التشغيلية).

وتهتم نسب الربحية بشكل عام بقياس وتقييم قدرة المشروع على تحقيق أرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، ويعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة من وجهة نظر كل من أصحاب المشروع، وكذلك المقرضون، ذلك لأن الأرباح التي تحققها الشركة تؤثر مباشرة على ثروة الملاك، وتعتبر ضمانا لاستمرار الشركة وقدرتها على النمو، وسداد المستحق عليها، ومن أهم نسب الربحية<sup>(1)</sup> :

#### أ - نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات:

تقيس هذه النسبة مدى علاقة تكلفة المبيعات بالإيرادات (صافي المبيعات)، فكلما ارتفعت هذه النسب كلما قل الهامش الذي سيواجهه باقي المصروفات، وهو ما ينعكس سلبا على رقم صافي الدخل، وتهتم الإدارة بوجه خاص بدراسة الاتجاهات لهذه النسبة، وتحليل أسباب زيادة التكاليف، وتحديد مدى قدرة الإدارة في السيطرة عليها.

$$\text{نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي}}$$

مثال: البيانات التالية تخص شركة المدينة عن سنتي 2000 و2001

البيان	2000	2001
صافي المبيعات	450.000	560.000
تكلفة المبيعات	330.000	440.000
نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات	%73	%78.5

نسبة تكلفة المبيعات لصافي المبيعات لشركة المدينة عن سنة 2001

$$\%78.5^{(2)} = \frac{440.00}{560.000} =$$

(1) وليد ناجي المالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 77.

(2) محمد المبروك أبو زبي، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 161-162.

من خلال هذه النسبة، يتبين أن شركة المدينة تعاني من ارتفاع في نسبة تكلفة المبيعات، إلى صافي المبيعات خاصة عند المقارنة مع بيانات السنة السابقة وهو ما ينعكس سلبي على رقم مجمل الربح بالطبع إن الحكم الموضوعي عن هذه النسبة يتطلب التعرف على معدلات الصناعة والظروف المحيطة بالشركة.

### ب نسبة مجمل الربح إلى المبيعات:

يطلق على هذه النسبة كذلك حافة مجمل الربح  $\text{cross profit margin}$ ، ومجمل الربح هو المبلغ الفائض بعد تغطية تكلفة المبيعات، والذي سوف يستخدم في تغطية مصاريف التشغيل والمساهمة في تحقيق صافي الربح، وبالتالي تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها وسياسة التسعير لمنتجاتها.

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجملا المبيعات}}{\text{مجملا المبيعات}}$$

### ج نسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات:

كما يطلق عليه حافة ربح العمليات تبين هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها ومصروفات تشغيلها بالإضافة للكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالعمليات، فهي أكثر شمولاً من النسبة السابقة.

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافيا المبيعات العمليات}}{\text{صافي}}$$

### د - معدل العائد على مجموع الأصول: (1)

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى قدرة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة في تحقيق أرباح، بغض النظر عن وسائل التمويل المستخدمة، من هنا يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار  $\text{Rate of Return on Investment}$ .

$$\text{معدل العائد على مجموع الأصول} = \frac{\text{صافيا الأرباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع}}$$

(1) محمد المبروك أبو زيني، نفس المرجع السابق، ص 162-165.

ويرى البعض أن هذه النسبة هي نتيجة لضرب نسبة صافي الربح لصافي المبيعات في نسبة معدل دوران الأصول.

### هـ - معدل العائد على حقوق أصحاب المشروع:

تقيس هذه النسبة معدل العائد على أموال أصحاب المشروع المستثمرة في المنشأة، فهو يبين معدل العائد على استثمار أموال الملاك.

$$\text{معدل العائد على حقوق أصحاب المشروع} = \frac{\text{صافي الملتحج (1)}}{\text{حقوق أصحاب}}$$

### 3 - نسب الرفع المالي (المتاجرة بالملكية) ورأس المال أو نسب المديونية:

وتعني هذه النسب مقدار أو مدى مساهمة المالكين والدائنين في تمويل المنشأة، إن مساهمة المالكين العالية تعني ضمانا أكبر من المنشأة إلى الجهات المقرضة للمنشأة، إن زيادة تأثير الرفع المالي قد يؤدي إلى تحقيق الأرباح وتضخيمها في وقت تزداد المخاطر التي يتحملها الدائون بالمساهمة الصغيرة من المالكين بصورة عامة تبين هذه النسب مدى اعتماد المنشأة على عمليات الاقتراض في تمويل استثماراتها وأنشطتها الاعتيادية، لكن الاقتراض يزيد من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة للتمويل، أما وجهة نظر المقرضين فإنهم يفضلون أن لا تتجاوز القروض نسبة أو مستوى معين، خوفا من احتمال عدم إمكانية المنشأة في تسديد ما عليها من قروض وفوائد، بأي حال من الأحوال فإن أموال الملكية هي بمثابة هامش أمان لدفع المبالغ المقرضة من قبل المنشأة لذلك تلجأ الجهات المقرضة إلى طلب ضمانات معينة أو رفع أسعار الفائدة على المبالغ المقرضة عندما تزيد الأخيرة الحدود المقبولة أو المعقولة.

### أ - نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات: (2)

ويمكن إيجاد هذه النسبة بقسمة مجموع الديون (القصيرة والطويلة الأجل) على إجمالي الموجودات، بمعنى آخر نسبة المديونية للمنشأة، وتبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المنشأة، إن المتمم لهذه النسبة يمثل نسبة مساهمة المالكين في التمويل، إن نسبة المديونية المنخفضة تعني عدم تركيز المنشأة على الاقتراض لوحده مما يقلل من نسب العائد المتوقعة لو استخدمت المنشأة كامل طاقتها الافتراضية.

(1) محمد المبروك أبو زبي، نفس المرجع السابق، ص-165-166

(2) خالد الراوي مرجع سبق ذكره، ص 64.

بينما تعني نسب المديونية العالية ارتفاع تكاليف المديونية والخطر الذي قد يحصل مستقبلا، ويفضل الدائون نسبة اقتراض متوسطة أو معقولة، فكلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس الشركة وبيع أصولها، وعلى العكس من ذلك يفضل الملاك نسبة اقتراض مرتفعة لتعظيم نصيبهم من الأرباح.

$$\frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات}} =$$

### ب معدل تغطية الفائدة:

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة فوائد القروض المستحقة وتحتسب عدد مرات تغطية الأرباح لفائدة القروض بتقسيم الأرباح ما قبل الفائدة والضريبة على تكاليف الفائدة على الديون، وكما زاد هذا المعدل كلما دل على ارتفاع مقدرة المنشأة على خدمة ديونها، وهذه النسبة تبين المدى الذي تقبل به المنشأة في تدني أرباحها ولازالت قادرة على تغطية أو دفع فائدة ديونها.

$$\frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفائدة على}} =$$

### ج معدل تغطية الأعباء الثابتة:

وإلى حد ما فهذه النسبة مكملية للنسبة السابقة فهي تبين عدد المرات التي تتمكن فيه المنشأة من تغطية التزاماتها الثابتة المالية، وتحتسب عدد مرات التغطية بقسمة الأرباح قبل الفائدة والضريبة مضافا إليها ما تدفعه المنشأة من إيجارات لالتزاماتها المالية الثابتة.

وتضاف إلى الالتزامات الثابتة للمنشأة إيجارات المعدات والعقارات ودفعات احتياطي (صندوق) تسديد الدين والتي تسمى (sinking fund) التي تنص عليها عقود الإقراض أو إصدار سندات الدين، يمكن القول أن هذه النسبة تأخذ بالاعتبار المشاكل التي تتعرض لها المنشأة في حالة فشلها سداد الالتزامات الثابتة أو حين عجزها الوفاء بمدفوعات الفائدة أو دفع رواتب العاملين مثلا<sup>(1)</sup>.

(1) خالد الراوي المرجع السابق، ص 64-66.

$$\text{معدل تغطية الأعباء الثابتة} = \frac{\text{صافى الأرباح قبل الفائدة والضريبة والإيجارات}}{\text{الالتزامات}} = \frac{\text{صافى الأرباح قبل الفائدة والضريبة والإيجارات}}{\text{الفائدة على الديون + الإيجارات + احتياطي تسديد سندات}}$$

د - معدل تغطية التدفقات النقدية:

وتستخرج بقسمة التدفقات النقدية على الالتزامات المالية للمنشأة مضافا ما يجب أن تكسبه المنشأة قبل الضريبة حتى يمكنها دفع الأرباح لحملة الأسهم العادية والممتازة أو أقساط تسديد القروض، وهنا تضاف الاستهلاكيات إلى التدفقات النقدية أو (الأرباح قبل الفائدة والضريبة) مضافا إليها الإيجارات.

$$\text{معدل تغطية التدفقات النقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية المتحصل (الربح قبل الضريبة + النقدية) + الإيجارات}}{\text{الالتزامات المالية الثانية} - \frac{\text{أرباح الأرباح العادية}}{\text{نسبة ضريبة}} + \frac{\text{دفعات الدخل الدين}}{\text{1 - نسبة ضريبة}}}$$

هـ - نسبة الاقتراض إلى حق الملكية:

وهذه النسبة تبين العلاقة بين تمويل المنشأة والتمويل المقدم من أصحاب المنشأة، ويقصد بالتمويل هنا القروض طويلة الأجل، والنسبة تبين كفاءة إدارة المنشأة في استخدام القروض طويلة الأمد، وهناك وجهتان في كيفية احتساب هذه النسبة، الرأي الأول، يقسم القروض على حقوق المساهمين، والرأي الثاني أكثر شمولية من الرأي الأول لأنه يشير إلى درجة الرفع المالي أو المتاجرة بالملكية.

• حسب الرأي الأول:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{القروض المطوية على الأجل}}{\text{حقوق}}$$

• حسب الرأي الثاني:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي المقترضين}}{\text{حقوق}}$$

و - نسبة الاقتراض إلى إجمال رأس المال:

وهي شبيهة بالنسبة السابقة إلا أن هذه النسبة تركز على رأس المال<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup>خالد الراوي، نفس المرجع السابق، ص 66-67.

$$\text{نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال (الرأي الأول)} = \frac{\text{القروض للطويلة الأجل}}{\text{رأس المال الدائم}}$$

$$\text{نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال (الرأي الثاني)} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{رأس المال الدائم} + \text{إجمالي القروض}}$$

وكما بينا سابقا فإن إجمالي القروض يمثل الخصوم المتداولة (الالتزامات) والقروض الطويلة الأجل، أما رأس المال الدائم فتمثل حقوق المساهمين (العادية والممتازة) والقروض الطويلة الأجل دون الالتزامات قصيرة الأجل.

### ز - نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية:

وتشير هذه النسبة بصورة خاصة إلى المدى الذي يمكن للمنشأة استثمار أموال المالكين في شكل الأصول ذات معدل الدوران المنخفض ولتحديد نوع التمويل الذي تستخدمه مستقبلا، كذلك أن تقرر المنشأة فيما إذا كان الأفضل الاعتماد على أموال المالكين أو الاقتراض إذا كانت عملية الاقتراض بتكلفة منخفضة.

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الأصول المملوكة}}{\text{حقوق}}$$

### ح - نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين الأموال التي يقدمها أصحاب المنشأة مقارنة بالأموال المتدفقة عن طريق الالتزامات الجارية، يلاحظ عدم قدرة المنشأة في الحصول على القروض الطويلة الأجل إذ لم تنجح في تأمين الأموال اللازمة لتغطية هذه الالتزامات بمعنى أن انخفاض هذه النسبة سيضمن أصحاب القروض الطويلة الأمد.

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق}}$$

### ط - نسبة الأصول المتداولة إلى الإقراض: (1)

وهي واضحة من الاسم حيث تعني العلاقة بين الأصول المتداولة وبين مجموع التزامات المنشأة، بمعنى مدى النقدية المتوفرة التي تتمكن بواسطتها المنشأة سداد التزاماتها من القروض، وبالتالي فإن المنشأة التي تتمكن من

(1) خالد الراوي، نفس المرجع السابق، ص 68-69

تحويل أصولها المتداولة السريعة إلى نقد بأقصر فترة ممكنة تكون في وضع مالي أفضل مقارنة بالمنشآت الأخرى حيث تتحمل منشأة كهذه خسارة قليلة عند تصفية بعض أصولها لتسديد ما عليها من التزامات مستحقة.

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض}^{(1)} = \frac{\text{الأصول للمتداولة}}{\text{إجمالي}}$$

#### 4 - نسب النشاط (نسب الإنتاجية) *Activité ratio*

وتسمى أيضا بنسب النشاط، وهدفها ينحصر في قياس كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من استثمارات في الموجودات في خلق وتوليد المبيعات، وعادة ما تعكس نتائج هذه النسب عن حدود الاستثمار الاقتصادي لما يجب أن تستثمره إدارة المنشأة في ومجوداتها المختلفة، خصوصا إذا ما تم مقارنة ذلك الاستثمار مع نتائج المنشآت المماثلة التي تنتمي لنفس القطاع الذي تعمل فيه المنشأة، فالاستثمار بأكبر من الحدود الاقتصادية يعد استثمارا عاطلا لا يدر عائد (ربحا)، مما يضعف من قوة الإرادية للمنشأة في حيث يشير الاستثمار المنخفض عن ضياع فرص تحقيق مبيعات إضافية وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباح إضافية.

وأبرز مجموعة نسب الإنتاجية:

1. نسبة المبيعات إلى الموجودات.
2. نسبة المبيعات إلى الموجودات الثانية.
3. نسبة المبيعات إلى الموجودات المتداولة.
4. معدل دوران المخزون السلعي.
5. فترة البيع.
6. معدل دوران الحسابات المدينة.
7. فترة التحصيل.
8. معدل دوران النقديّة<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup>خالد الراوي، نفس المرجع السابق، ص69

<sup>(2)</sup>هزة محمود الزبيري، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 2004، ص 66.

وتقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون والذمم والأصول الثابتة وغيرها.<sup>(1)</sup>

## 5 - نسب هيكل التكلفة:

ترجع أهمية هذه النسب إلى أنها تمثل تدفق مستمر دائم و إذا فقد المشروع السيطرة على عناصر التكلفة فإن ذلك معناه الإضرار بالأرباح وربما فشل المشروع وإفلاسه، وتلعب نسب هيكل التكلفة دورا هاما في الرقابة الداخلية على عمليات المشروع.

### أ - هامش الربح الإجمالي:

وتظهر هذه النسبة الهامش المتوفرة لتغطية تكلفة جميع الوظائف الأخرى اللازمة لتحقيق البيع النهائي للسلعة.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{المبيعات} - \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{المبيعات}}$$

### ب - نسبة مصاريف البيع والتسليم:

تدل هذه النسبة على كفاءة وفاعلية عملية البيع، وتدور هذه النسبة حوالي 10% من المبيعات في الشركات الكبيرة في معظم الصناعات.

$$\text{نسبة المصاريف البيع والتسليم} = \frac{\text{مصاريف المبيعات}}{\text{المبيعات}}$$

### ج - نسبة المصاريف الإدارية والعامة:

وتقيس هذه النسبة التكلفة العامة التي يتطلبها أداء وظائف المشروع وهي تتضمن مصاريف كثيرة منها: مرتبات رجال الإدارة، بدلات السفر، مصاريف التليفون والتلكس... الخ<sup>(2)</sup>.

(1) خالد الراوي، نفس المرجع السابق، ص 66

(2) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية (مدخل القيمة واتخاذ القرارات) (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 442-448).

$$\text{نسبة المصاريف الإدارية والعمامة} = \frac{\text{مصاريف المبيعات وعمامة}}{\text{مصاريف المبيعات وعمامة}}$$

وتمثل هذه النسبة أهمية كبيرة داخل المشروع بسبب أنها تتضمن درجة من التنظيم والرقابة الذاتية من جانب المسؤولين في المشروع وفي نفس الوقت في غاية الأهمية في وجهة نظر الجهات الخارجية التي تتولى تقييم أداء المشروع الداخلي.

#### د - نسبة الإهلاك والإيجار:

وتمثل هذه البنود عناصر أساسية في التكلفة التي يتطلبها استخدام الأصول الثابتة في المشروع.<sup>(1)</sup>

$$\text{نسبة الإهلاك والإيجار} = \frac{\text{الإهلاك والإيجار}}{\text{الإهلاك والإيجار}}$$

#### المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

تختلف معايير تقييم المشروع الاستثماري من معيار لآخر و هذا حسب هدف كل منها.

#### الفرع الأول: مفهوم تقييم المشاريع وأهميتها

#### أولاً: مفهوم التقييم المشروع الاستثماري

1 - يعرف تقييم أو تقويم المشروعات والذي يطلق عليه أيضا بتحليل المشروعات بكونه عملية ودراسة معمقة،

الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل أو المعقول، المحصلة أن تحليل المشروعات ما هي إلا طريقة للتعرف على البدائل على نحو مناسب وشمولي في ضوء تخمين متوقع للعوائد والكلف للقرار الاستثماري، وفي هذا السياق فإن المحلل ما يعمل جاهدا للتقليل من الكلف المتوقعة للقرار الاستثماري إلى قياس مقبول.<sup>(2)</sup>

2 - تعرف عملية التقييم المشاريع أو تحليل المشاريع بكونها عملية ودراسة معمقة، الهدف منها مساعدة متخذ

القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل والمعقول، وبصفة عامة تحليل وتقييم المشاريع ما هي إلا طريقة للتعرف على البدائل على نحو مناسب وشامل في ضوء التقدير العوائد والتكاليف الخاصة بالمشروع

<sup>(1)</sup> محمد صالح الحناوي، نفس المرجع السابق، ص 448.

<sup>(2)</sup> عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 16.

الاستثماري، وفي هذا السياق فإن المحلل ما يعمل جاهدا للتقليل من التكاليف المتوقعة إلى قياس مقبول، كذلك عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

لقد حظي موضوع تقييم المشاريع بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة وبخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كجزء من اهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، انطلاقا من إيمانها المطلق بأن المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي أو زيادتها لا يعتمد على مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية فقط، كما كان التركيز عليه سابقا، بل يعتمد أساسا على مدى الاستخدام والتوزيع الأمثل لتلك الموارد بين الاستخدامات المختلفة.

وتظهر أهمية تقييم المشاريع إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جوهر تلك العملية تتمثل في المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولا إلى اختيار البديل أو المشروع الأفضل والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، وما يتطلب ذلك من تبني قرار استثماري يضمن تنفيذ ذلك المشروع الذي يتطلب أموالا كبيرة تصل أحيانا إلى الملايين أو المليارات وما تواجه تلك الأموال من مخاطر التي لا بد منها، وإذا كان الموضوع هكذا، وقد يقود ذلك القرار إلى خسائر كبيرة، لذا لا بد أن يتصف القرار الاستثماري بمستوى معين من العقلانية الرشيدة والمعرفة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن يستند على عملية تقييمية تشمل كافة المشاريع المقترحة ومن كافة الزوايا، سواء كانت الاقتصادية، الفنية والمالية وكل ذلك من أجل الوصول إلى قرار استثماري يضمن مستوى معين من الأمان للأموال المستثمرة وبأقل مستوى من المخاطرة.

حيث يلاحظ أن المشاريع الفاشلة والخاسرة وتكون قليلة في الدول المتقدمة نظرا لأن معظم المشاريع سواء كانت عامة أو خاصة، صغيرة أو كبيرة يتم إخضاعها لعملية التقييم<sup>(2)</sup>.

من ناحية أخرى يمكن القول أن أهمية تقييم المشاريع يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين: هما ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها وهذا يعني أن هناك

(1) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص16

(2) بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة الاسمنت، ببني صاف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص52.

عدة فرص يمكن أن تستثمر فيها الأموال المتاحة، من هنا تأتي أهمية المفاضلة بين تلك الفرص من أجل اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة، كما أن استخدام رأس مال معين في مجال معين يعني التضحية في استخدامه في مجال آخر وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.

أما العامل الآخر الذي يدعو إلى الاهتمام هو موضوع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أصبح سمة العصر الحاضر، والذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات، بمعنى آخر أن التقدم العلمي وفر العديد من البدائل أمام المنتج والمستثمر وما عليه إلا أن يختار البديل المناسب، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بدائل التكنولوجيا تختلف فيما بينها من حيث الحجم والطاقة الإنتاجية والتكاليف وفي الحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات، كما أن ما يتلاءم منها لصناعة معينة، قد لا يتلاءم مع صناعة أخرى.

وإذا كانت البلدان المتقدمة قد أولت هذا الموضوع اهتماما أكثر، نظرا لما له من علاقة وثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية إذا أخذنا بعين الاعتبار النقص الحاد الذي تواجهه تلك الدول خاصة في مجال رأس المال، إضافة إلى ذلك نقصه، فهناك إسراف وتبذير وهدر كبير في رأس المال المتاح، نتيجة لعدم الوعي بأهمية تقييم المشاريع وما يجعل أغلب المشاريع المقامة في تلك الدول، تكون عادة من نوع المشاريع الفاشلة أو غير المجدية اقتصاديا. (1)

### الفرع الثاني: طرق تقييم المشاريع الاستثمارية

#### أولا: معيار فترة الاسترداد "DR"

ويقصد بها تلك الفترة الزمنية لاسترداد التي أنفقت على المشروع من خلال ما يولده من التدفقات، ويعتبر هذا المعيار من أبسط المعايير وأكثرها استخداما في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية، وعند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية يتم اختيار المشروع الذي يحقق أفضل فترة استرجاع أو استحقاق، أما عندما تكون عند (2)

(1) بن مسعود نصر الدين، نفس المرجع السابق، ص52

(2) بن العاربية حسين، تقييم المشاريع الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص23-24.

اختيار مشروع واحد فإنه يمكن قبول هذا المشروع وفق هذا المعيار إذا كانت فترة الاسترجاع أقل من فترة الاسترداد القصوى المطلوبة والمحددة سابقا من قبل المستثمر.

وغالبا ما يتم حساب فترة الاسترداد وفق حالتين وذلك نتيجة للتدفقات النقدية السنوية الداخلية وتمثلان في:

### 1 - في حالة ثبات التدفقات النقدية:

وتقوم هذه الطريقة على افتراض أنه إذا كانت التدفقات النقدية الداخلية متساوية من سنة لأخرى وتحسب بالمعادلة التالية:

IO: تكلفة الاستثمار الأصلية.

DR: فترة الاسترداد.

CFT: التدفقات النقدية التي يحققها المشروع.

### 2 - في حالة تغير التدفقات النقدية:

يتم في هذه الحالة حساب فترة الاسترداد بطريقة تجميعية، أي على أساس تجميع التدفقات النقدية الصافية التي يحققها المشروع للوصول إلى مبلغ الاستثمار الأولي، وعنده تكون السنة هي الفترة اللازمة لكي يسترد المشروع رأس ماله.

حيث يجب أن تستعمل هذه الطريقة بكل حذر فهي مفيدة عندما تكون المؤسسة بحاجة للتمويل وهذا ما يجعل الإدارة تهتم بالاسترجاع السريع للأموال.

وعليه المشروع الذي يعطي أقل فترة استرداد هو المشروع الأفضل وفق هذا المعيار.

هذا المعيار يستخدم بشكل واسع في الاستثمارات الإنتاجية، التي تعادل لا نشاط المؤسسة والا إستراتيجياتها، لما يسمح بالتحفيز على العمل واقتراحات بزيادة الإنتاجية، دون القيام بالحسابات الطويلة الأخرى<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: معدل العائد المحاسبي "TCR"

(1) حفصة زرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، دراسة حالة قرض استثماري لدى بنك الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قسدي مريح، ورقلة، 2013، ص11-12.

يعبر هذا المعيار عن النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الاهتلاك والضرائب إلى متوسط تكلفة الاستثمارات الأولية (أي رأس المال الثابت والعامل) للمشروع وواضح أنه لا يقوم على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، بل على الأساس المحاسبي، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الأرباح المتوقعة من الإنفاق الرأسمالي، وتعزى تسمية هذا المعيار بمتوسط العائد المحاسبي إلى أنه يحسب بالاستناد إلى التنبؤ بما ستكون عليه نتيجة حسابات الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية للمشروع، ويحسب هذا المعدل وفق للخطوات التالية:

أ - تحديد متوسط الأرباح السنوية الصافية لما تظهر في حسابات الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية (أي أن أعباء إهلاك الأصول تعتبر جزءاً من النفقات التشغيل).

ب تحديد مقدار رأس المال المستثمر في المشروع.

ويحسب معدل العائد المحاسبي بإحدى الصيغتين:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط الأرباح المحاسبي بعد الضرائب}}{\text{تكاليف الاستثمار}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط الليهي السنوي}}{\text{متوسط الاستثمار}} \times 100$$

ويقارن هذا المعيار بمتوسط الأرباح التي تحققها الشركة، أو المتوسط السائد في الصناعة فإن كان مساوي له أو أكبر منه فإن المشروع سيقبل، أما إذا كان أصغر منه فيرفض المشروع.

ويحسب متوسط الاستثمار في المشروع بناء على:

$$\text{متوسط القيمة الاستثمارية (الدفترية)} =$$

### ثالثاً: مؤشر الربحية "IP"

ويقصد بمؤشر الربحية ذلك المعدل الناتج عن قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلية (مخصومة على أساس معدل السائد المطلوب) على التدفقات النقدية الأولية الخارجة للمشروع ويعد هذا المعيار<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية، استخدام طريقة الآثار، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 104.

مكمل لمعيار القيمة الحالية الصافية وتهدف إلى تجنب التأثيرات السلبية للقيمة الحالية الصافية وذلك من خلال تحديد أثر الحجم على "VAN".

إن مؤشر الربحية يقيس ربحية أو عائد الفرص الاستثمارية ويساعد في كثير من الأحيان في ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً، وبذلك فهو يأخذ بالحسبان الأهمية النسبية للفائض أي لها في القيمة الحالية ويمكن أن نقبل أي مشروع عندما يكون مؤشر الربحية أكبر من الواحد ونرفض مشروع في حالة العكس، ويتم حساب "IP" حسب المعادلة

$$IP = \frac{\sum_{n=0}^n \frac{CFT}{(1+k)^t}}{IO} = \frac{VAN}{IO} + 1$$

النالية: IP: يجب أن يكون أكبر من الواحد لقبول المشروع.

رابعاً: القيمة الحالية الصافية "VAN"

إن القيمة الحالية الصافية للمشروع استثماري هي: الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية للمشروع وتكلفة الاستثمار (رأس المال المستثمر) يعتبر معيار "VAN" المقياس لقبول أو رفض أي مشروع، ونكون أمام حالة رفض المشاريع الاستثمارية إذا كانت "VAN" سالبة، أما إذا كانت "VAN" موجبة فإنه سوف يقبل المشروع وكمقياس للاختيار والمفاضلة سيتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر قيمة حالية صافية من بين البدائل المقترحة، أما في حالة "VAN" معدومة فإن هذا يعني تساوي لتدفقات النقدية والقيمة الأولية للاستثمار وهي أيضاً حالة رفض المشاريع الاستثمارية ويمكن حسابها بالعلاقة الرياضية التالية:

1. في حالة غياب القيمة المتبقية:

2. في حالة وجود القيمة المتبقية:

حيث CFT: التدفقات النقدية.

K معدل الخصم أم الاستحداث<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> حفصة زرار، نفس المرجع السابق، ص12.

IO تكلفة الاستثمار (قيمة الاستثمار الأولية).

n عمر المشروع الاستثماري.

VAN (+) هذا يعني أن المشروع مقبول لتمويله من طرف البنك

VAN (-) المشروع مرفوض لتمويله من طرف البنك.

VAN (0) اتخاذ القرار بتمويله أو رفضه

خامسا: معدل العائد الداخلي "IRI"

وهو يمثل ذلك المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية مساويا للتكاليف الاستثمارية، أو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساويا للصفر، حيث يعد هذا المعيار من أهم المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع المختلفة و يقوم معيار معدل العائد الداخلي على فكرة القيمة الحالية والصعوبة التي تقابلنا هي تحديده وطريقة حسابه، ويتم قبول المشروع الاستثماري إذا كان "TRI" أكبر من معدل تكلفة الأموال، أما إذا كنا بصدد المفاضلة بين عدة مشاريع فإنه سوف يتم حساب معدل العائد الداخلي لكل مشروع ويتم اختيار الفرص الاستثمارية ذات "TRI" الأكبر وحساب معدل العائد الداخلي لا بد من توافر البيانات التالية:

– مقدار التدفقات النقدية الداخلية (الإيرادات) وتواريخ حدوثها.

– العمر الإنتاجي (الاقتصادي) للمشروع الاستثماري.

ويمكن احتساب معدل العائد الداخلي حسب المعادلة التالية:

ثم نقارن مقدار TRI الذي تحصلنا عليه بـ k (معدل الخصم السائد) فإذا كان  $K \leq TRI$  يكون المشروع مقبولا، أم إذا حصل العكس فإن المشروع سيرفض حتما<sup>(1)</sup>.

(1) حفصة زرار، نفس المرجع السابق، ص 13-14.

## المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها ولهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشأة الاقتصادية.

## المطلب الأول: مفهوم التمويل.

## الفرع الأول: مفهوم التمويل

- التمويل هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية.
- التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام وإمداده بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.
- التمويل عبارة عن كافة الأعمال التي يترتب عليها الحصول على الأموال واستثمارها لتحقيق عوائد مستقبلية.

## الفرع الثاني: خصائص التمويل

- الاستحقاق: يعني أن الأموال التي يحصل عليها المشروع من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- الحق على الدخل: وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من السيولة أو الدخل المشروع.
- الحق على الموجودات: إذا عجز المشروع الاستثماري من تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى<sup>(1)</sup>.

(1) فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص19.

– الملائمة: وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها يعني للمستثمر فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المشروع في التوقيت والكمية والشروط والفوائد<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: تمويل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل

#### الفرع الأول: تمويل قروض قصيرة الأجل

تستخدم القروض قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات المالية المؤقتة لتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة<sup>(2)</sup>.

#### تصنيف تمويل قصير الأجل

##### 1 -التمويل التلقائي: ويرتفع إلى:

– الائتمان التجاري: هو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد على المشرع للقيام بشراء خدمات أو بضائع جاهزة بغرض تصنيفها أو إعادة بيعها، وقد يكون ائتمان متوسط أو طويل الأجل في حالة شراء الأصول الثابتة.

– مصادر أخرى للتمويل التلقائي: تحصل الشركات على تمويل تلقائي ذات دلالة على بند المستحقات الأخرى، حيث يظهر هذا بجانب الخصوم المتداولة، ولا يحمل أي معدل فائدة صريح أو اسمي.

2 -التمويل التفاوضي: لا يعتبر مثل هذا النوع من التمويل المتاح تلقائيا بالنسبة للشركة مثل الائتمان التجاري، ولكنه يستلزم ترتيبات معينة عادة من قبل طرف ثالث كالبنك وأهم أنواعه هي:

– الائتمان المصرفي: قد تكون القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متنوعة بضمان أو بدون ضمان.

تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز عام، وقد تكون في شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد.

– الأوراق التجارية: تستطيع الشركات القوية أن تحصل على التمويل القصير الأجل مقابل إصدار سندات قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها 270 يوم، تباع هذه الأوراق التجارية بخصم من القيمة الاسمية.

– القروض من الموردين: قد يمنح الموردون قروضا للمستثمرين بالإضافة إلى الائتمان ألاجاري<sup>(3)</sup>.

(1) فتحي حن، نفس المرجع السابق، ص19.

(2) عبد الغفار الحنفي، إدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص541.

(3) غبار فتيحة، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسة الاقتصادية الفلاحية، ذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكادمي، جامعة قسديري مرج ورقلة،

### الفرع الثاني: تمويل قروض متوسطة الأجل

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرض للخطر بتجميد الأموال.

ويمكن أن نميز بين نوعين من قروض متوسطة الأجل:

- القروض الفاعلة للتعبئة: تعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة الخصم هذه القروض لدى المؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.
- القروض الفاعلة غير قابلة للتعبئة: أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة الخصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فهو مجبر على انتظار سداد المقترض لهذه القرض. وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: تمويل قروض طويلة الأجل و تمويل التجارة الخارجية

#### الفرع الأول: تمويل قروض طويلة الأجل

هذا النوع من القروض يكون في شكل دين (قانوني)، تصدره جهات مختصة، وتلتزم بدفع مبلغ معين، مقابل إقراض قيمة السند المكتوبة عليه (القيمة الاسمية)، كما تلتزم بدفع الفوائد المنصوص عليها في السند<sup>(2)</sup>. ويصنف تمويل طويل الأجل إلى:

#### 1 - التمويل عن طريق الأسهم العادية:

- مفهوم الأسهم العادية: تمثل حقوق الملكية العادية أو حصة الشركاء، أو الملاك المصدر الأول للأموال في المشروعات الجديدة، وفي ذات الوقت يشكل المصدر الأساسي للأموال في الشركات الجديدة<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> نقاش مريم، تقنيات البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسة الاقتصادية (الفلاحية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص21.

<sup>(2)</sup> هيثم عجم، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص42.

<sup>(3)</sup> غبار فتيحة، نفس المرجع السابق، ص15.

## 2 - التمويل عن طريق الأسهم الممتازة:

- مفهوم السهم الممتاز:

السهم الممتاز عبارة عن صك ملكية يجمع بين خصائص السهم العادي والسند.

## 3 - التمويل عن طريق السندات:

- مفهوم السندات:

تمثل السندات صكوك مديونية تصدرها المؤسسات، وتصدرها الحكومة المركزية والمحلية، فضلا عن الهيئات شبه الحكومية، ولكن منها سماته المتميزة.

## 4 - التمويل بالاستئجار:

- مفهوم التمويل بالاستئجار:

التمويل التآجيري هو أسلوب من أساليب التمويل، يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده، ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل.

- أشكال التمويل بالاستئجار:

- أ - البيع ثم الاستئجار: في هذه الحالة تقوم الشركة التي تملك أرضا أو مباني أو معدات ببيع إحدى هذه الأصول إلى مؤسسة مالية، وفي الوقت نفسه توقع اتفاقية مع هذه المؤسسة لاستئجار هذا الأصل، وإبقائه عند الشركة لفترة معينة من الزمن وتحت شروط معينة.
- و يلاحظ أن الشركة البائعة (المستأجرة) تستلم قيمة البيع (أي تحصل على التمويل) من المؤسسة المشترية (المؤجرة)، وفي نفس الوقت ستبقي الأصل المباع عندها لاستخدامه.
- ب - التآجير التشغيلي: أو ما يسمى باستئجار الخدمة، حيث يشمل هذا النوع من الاستئجار التمويل وخدمات الصيانة، حيث نجد أن:
- استئجار الخدمة تشمل الأجهزة كالحاسبات، الأجهزة المكتبية، السيارات، والروافع... الخ<sup>(1)</sup>.

(1) غبار فتيحة، نفس المرجع السابق، ص15.

- يتولى المؤجر عادة صيانة وخدمة الجهاز.
  - يتم الاتفاق كتابة على استئجار الأصل.
  - عادة ينص على شرط إلغاء العقد.
- ج - **التأجير التمويلي**: إن عملية التأجير التمويلي هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر، والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها، أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي في مجمل قيمة المعدات المستأجرة ويتميز بما يلي:
- تختار الشركة الأصل التي هي بحاجة إلى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة شراء وشروط سليمة.
  - تتصل هذه الشركة ببنك (أو شركة مؤجرة) وتتفق معه بعقد على أن يشتري البنك هذا الأصل من المورد، وأن يؤجره للشركة مباشرة، وبهذا تحصل الشركة على الأصل و تدفع مقابل ذلك الإيجار إلى البنك<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: تمويل التجارة الخارجية

من أكثر صور هذه القروض شيوعا ما يطلق عليها بكمبيالات المقبولة وهي عبارة عن كمبيالات تستحق بعد بضع شهور يجرها المستورد لصالح المصدر ويعتمدها البنك التجاري بما يفيد استعداده لسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق هكذا تبدو عملية الاستيراد كما لو كانت ممولة مباشرة من البنك لحساب العميل<sup>(2)</sup>.

إن مفهوم العام للتجارة الخارجية ينصب في دراسة العلاقة الموجودة بين الأعوان الاقتصاديين، حيث أن عمليات التجارة تكتسي أهمية بالغة لا يمكن التغاضي عنها خاصة من طرف البنوك، هذه الأخيرة التي تلعب دورا كبيرا في مجال التمويل التجارية الخارجية، وفي هذا المجال هناك عدة أساليب وتقنيات تستخدم لتسهيل عمليات التجارة الخارجية بجانبها الصادرات والواردات<sup>(3)</sup>.

(1) غبار فتيحة، نفس المرجع السابق، ص16.

(2) درواسي مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة البليدة، ص359.

(3) قادري محسن، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

## أولاً: أهمية التجارة الخارجية

- تحقيق وإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلع الخدمية) بين مختلف البلدان.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع يترتب عليها ما يلي:
- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.
- تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة.
- تحقيق الرفاهية للأفراد<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: تقنيات التمويل في التجارة الخارجية

## 1 تمويل القصير الأجل:

تستعمل عمليات التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، ومن أجل تسهيل هذه العمليات والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسع التجارة الخارجية، والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والمرتبطة خاصة بالشروط المالية لتنفيذها، يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة أنواع وطرق مختلفة للتمويل، تتيح للمؤسسات المصدرة والمستوردة على السواء إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في أقل وقت ممكن وبدون عراقيل، وفي إطار هذه الظروف العامة، يمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية.

- إجراء التمويل البحث.
- إجراء دفع و القرض.
- إجراءات التمويل البحث: تتخذ إجراءات التمويل البحث 3 أشكال رئيسية:

## 1. القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

يقتزن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر، وتسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها

(1) غبار فتيحة، نفس المرجع السابق، ص3.

المصدرون لزبائنهم أجلا لتمديد لا يزيد عن 18 شهر كحد أقصى، وأكثر الأنظمة ارتباطا بهذا النوع<sup>(1)</sup> من التمويل هو النظام الفرنسي، ويشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل وتنفيذه، وهذه المعلومات هي على وجه الخصوص.

- مبلغ الدين.
  - طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.
  - اسم المشتري الأجنبي وبلده.
  - تاريخ التسليم وكذلك المرور بالجمارك.
  - تاريخ التسوية المالية للعملية.
- 2. التسبيقات بالعملة الصعبة:**

يمكن للمؤسسة التي قامت بعملية تصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زبائنهم أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة، وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في السوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة كلما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق، وتتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة.

أما إذا كان التسبيق تم بواسطة عملة صعبة غير تلك التي يقوم الزبون الأجنبي أن يسوي دينه بها، فإن المؤسسة المصدرة يمكنها دائما أن تلجأ إلى تغذية خزينتها بالكيفية التي رأيناها سابقا، ولكن يجب عليها أن تتخذ احتياطاتها، وأن تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيق بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المصدر والمستورد، ولا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسبيقات ما لم تقم المؤسسات بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى

<sup>(1)</sup> طاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 113.

الزبون الأجنبي، ويمكن إثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة وخاصة الوثائق الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير<sup>(1)</sup>.

### 3. عملية تحويل الفاتورة:

تحويل الفاتورة هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين والضمان، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية، وتبعاً لذلك فهي تتحمل على الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك، فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبياً قد تصل إلى 4% من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقاً من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول آجال التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر، وبالإضافة إلى ذلك فهي تتيح للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

– إن تحويل الفاتورة يسمح للمؤسسات من تحسين خزينتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل إلا في لدين لم يحن آجال تسديده بعد.

– تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير إلى جهة أخرى و هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات.

#### – إجراءات دفع القرض:

يختلف هذا النوع من التمويل عن النوع السابق في كونه يجمع بين صفة الدفع وصفة القرض في آن واحد، وهي في الحقيقة من الميزات الأساسية التي تتيحها الآليات المختلفة لتمويل التجارة الخارجية، وبصفة عامة تصادفنا ثلاث آليات أساسية لتمويل والقرض المتعلقة بتمويل الواردات:

<sup>(1)</sup> طاهر لطرش نفس المرجع السابق، ص 114-115.

- القرض أو الاعتماد المستندي.
- التحصيل المستندي.
- خصم الكمبيالات المستندية<sup>(1)</sup>.

#### 4-الاعتماد (القرض) المستندي:

تعد الاعتماد المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة، حيث تعد أساس تمويل الحركة التجارية (الاستيراد، التصدير) في كافة أنحاء العالم، وذلك بقيام البنوك بدور الوسيط المالي، حيث تتولى هذه البنوك عملية إتمام الصفقات التجارية بين المصدر والمستورد.

#### أ - المستندات المطلوبة:

ويلاحظ أن المستندات التي تعبر عن جميع المراحل تنفيذ العقود المستورد والمصدر مهمة جدا، وهي في الحقيقة تعكس نية الطرفين كتنفيذ العقد، بالإضافة إلى أنها تشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه في السنوية المالية قبل الاستعلام الفعلي للبضاعة، وبناء على ذلك من المفيد أن تعرف ولو بصفة إجمالية ماهية هذه المستندات المطلوبة للقيام بفتح الاعتماد المستندي.

- **الفاتورة:** وتتضمن الفاتورة كل المعلومات الخاصة بالبضاعة مثل كمية النوعية، الأسعار...الخ.
- **بوصلة الشحن والنقل:** وهي عبارة عن مستند يعترف فيه قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها وفي حالة ما إذا كانت وسيلة النقل غير الباخرة، فإنه يتطلب إصدار وثيقة حسب وسيلة النقل المستعملة.
- **بوصلة التأمين:** وهي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسله ضد كل الأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها أثناء النقل.
- **الشهادات الجمركية:** وهي مختلف المستندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.
- **شهادات المنشأ:** وهي الشهادات التي تثبت مكان صنع البضاعة وموطنها الأصلي.

(1) طاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص116.

- **شهادات التفتيش والرقابة والفحص:** وهي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكد من سلامة المعلومات المبنية في الفاتورة (الوزن، المواصفات...).
- **الشهادات الطبية:** وهي كل الشهادات الصحية المحررة من أجل التأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية والكيميائية.<sup>(1)</sup>

## 2-التحصيل المستندي:

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار الكمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثلها حين يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثلها مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.

وتجدر الملاحظة في التحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة، كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.

أ - **المستندات مقابل الدفع:** في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثلها أن يستلم المستندات ولكن مقابل أن يقوم بتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة.

ب - **المستندات مقابل القبول:** حسب هذه الصفة يمكن للمستورد أن يستلم المستندات ولكن ذلك لا يتم إلا بعد قبوله الكمبيالة المسحوبة عليه، وتسح هذه الطريقة للمستورد بالاستفادة من مهلة التسديد.

## 3-خصم الكمبيالات المستندية:

هي إمكانية متاحة للمصدر لكي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد، وإذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكاليف الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر على المستورد، فإنه في حالة خصم الكمبيالات المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة، أي يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

## 2 -التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية:

ينصب التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية على تمويل تلك العمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا، وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال، والهدف منها جميعا هو توفير وسائل التمويل

(1) بلغنامي نبيلة، التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، السداسي الثاني، جامعة حسينية بن بوعلوي، الجزائر، 017é، ص325.

الضرورة التي تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية، وتحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات اقتصادية حيث تحاول أن تنشط هذه العلاقات وتدعمها، وعلى العموم يمكننا أن نصنف مختلف وسائل ما لتدخل البنكي في هذا المجال في أربعة أدوات: قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجزائي والقرض الإيجاري الدولي<sup>(1)</sup>.

**1. قرض المشتري:** قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، ومن الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الاثني للبضائع، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.

ويمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة والسبب في ذلك أن تمويل صفقات يمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعرضها بعض العوائق، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ، كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة، وعلى هذا الأساس، فإن تدخل البنوك يعطي دعما للمصدر والمستورد كليهما.

**2. قرض المورد:** هو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، وقرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض المصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة التسديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرض لتمويل هذه الصادرات، ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.

ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر، فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعدما منح هذا الأخير مهلة للمستورد، أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل في أن قرض المشتري كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين في حين أن قرض المورد يتطلب

<sup>(1)</sup> طاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 117-118.

إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها، وهذا ما يعني أنه يتضمن العقد المالي أيضا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه، وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق والإجراءات المعمول بها في كل دولة<sup>(1)</sup>.

**3. التمويل الجزافي:** يمكن تعريفه على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، وبعبارة أخرى، يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات ومن خلال هذا التعريف، نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين الأولى تتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة، والثانية وهي أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي يمتلك هذا الدين). إن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تأخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة وحتى تاريخ الاستحقاق ونظرا لأن مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفعة نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار.

وفي الحقيقة، فإن الاستفادة من التمويل الجزافي، يتيح للمصدر التمتع بعدد كبير من المزايا، يمكن أن نذكر أهمها:

- إن المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر، يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا.
- إن الحصول على هذه القيمة نقدا تسمح للمصدر بتغذية خزينته وتحسين وضعيته المالية.
- تجنب احتمالات التعرض للأخطار الصرف الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية وتاريخ التسوية المالية.

#### 4. القرض الإيجاري الدولي:

هي عبارة عن آلية للتمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية ويتمثل مضمون هذه العملية في القيام المصدر ببيع سلعة إلى المؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه، ويتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفه القرض الإيجاري الوطني ونفس آليات الأداء مع فارق

<sup>(1)</sup> طاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 122-123.

يتمثل في العمليات تتم بين مقيمين وغير مقيمين، وهي في الحقيقة نفس التفرقة التي اعتمدها التنظيم الجزائري في هذا المجال<sup>(1)</sup>.

وبهذه الطريقة فإن المصدر سوف يستفيد من التسوية المالية الفورية وبعملته الوطنية، في حين أن المستورد يستفيد من المزايا التي يقدمها عقد القرض الإيجاري وخاصة عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون عادة كبيرا.

وتتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الإيجاري قسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى الفائدة وهامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن التسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق<sup>(2)</sup>.

### خلاصة الفصل:

تعتبر المشاريع الاستثمارية كثرة تملكها الدولة، وذلك لأنها تعمل على دعم اقتصاد البلد وتطويره، إلا أنها محفوظة بالمخاطر وهذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية.

ولذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق كالتحليل المالي والمعايير مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي... من أجل تقييم ودراسة مشروعه.

<sup>(1)</sup> طاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 125-126.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع السابق، ص 126.



## تمهيد:

لقد تطرقنا لموضوع تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية و ما لحق بها من تفاصيل، نقوم الآن بمعالجة البنك المسؤول عن عملية تمويل المشاريع الاستثمارية ميدانيا ذلك في البنك المختار لتربص و هو البنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و نتطرق في هذا الفصل إلى نشأة، تعريف، الوظائف و مهام البنك و كذلك هيكله التنظيمي و ما يتعلق بالمعلومات الضرورية بدراسة حالة مشروع استثماري.

### المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور البنك الفلاحة و التنمية الريفية مع الإشارة لأهم أهدافها، مهمها، دورها و هيكلها.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف "BADR"

#### أولاً: نشأة بنك (BADR)

نظرا للعجز الذي يعاني منه القطاع الزراعي رغم تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري إلا أن هذا الأخير لم يحقق ما كانت تصبو إليه الدولة من تطوير الزراعة، وهذا بسبب تعدد الأطراف التي يمولها ويضاف لها قطاع الزراعة ولذلك بدأ التفكير في إنشاء بنك متخصصة في القطاع الفلاحة وذلك يظهر من خلال ما نشرته وزارة المالية في إحدى المنشورات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري وهو: تقرير إنشاء بنك الفلاحة - مشروع تمهيدي- في حدود (أوت، سبتمبر لسنة 1981) وتحقق ذلك بأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية طبقا لمرسوم 82-106 المؤرخ 13-03-1980 المعروف بنية إعادة الهيكلة التي تندرج ضمنه سبعة أبواب المتمثلة في 67 مادة قانونية. في بداية الأمر يتكون البنك من وكالات متنازل عنها من طرف BNA طبقا للمادة 61 من المرسوم 82-106 وعقب تأسيسه سعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى قرض نفسه في الساحة الاقتصادية ضمن العالم الريفي، وذلك من خلال فتح فروع وكالات مركزية ووكالات على مستوى التراب الوطني. وبصدور هذا القانون 88/01 المتضمن إجراء توجيه للمؤسسات الاقتصادية العمومية أصبح بنك الفلاحة شركة ذات الأسهم.

وفي سنة 1990 صدر قانون 91/90 المؤرخ في 14/04/1990 وهذا في إطار التحول الاقتصادي من الاشتراكي إلى الليبرالي صدر قانون لينهي تخصص البنوك ويوسع مجالات عملها دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي حاليا يضم ما يقرب 300 وكالة بعدما كانت 140 في البداية، فهو عبارة شركة حدد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة ومدتها 99 سنة، ومساهمة برأس مال قدره 33.000.000.000 دج.

بالإضافة إلى شبكة واسعة وله شبكة واسعة من المراسلين الأجانب ومن جهة أخرى فقد أدخل بدر في سبتمبر 2001 مفهومه الجديد في وكالته وهو مفهوم البنك النموذجي للخدمة المشخصة التي تقتصر على بنك البدر فقط، رغم أن مفهوم البنك النموذجي معروف من قبل وتم تطبيق هذا المفهوم في 40 وكالة وعمم على كامل الشبكة مع نهاية 2005.

ومنذ جانفي 2004 أصبحت حوسبة وسائل الدفع شيء بديهي في بنك البدر، إذا أن النظام سرات الذي أنشأ من طرف تقنيين جزائريين، يسمح بتحصيل الصك في مدة 48 ساعة.

### ثانيا: تطور بنك BADR

ونوجز مشواره التاريخي في ثلاثة مراحل:

#### - المرحلة الأولى (1982-1990):

كبداية لأي نشاط اهتم البدر بتحقيق هدفه الأول وهو إثبات وجوده في التخصص المسدي إليه ضمن العالم الريفي، وقد بادر بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحة وكان هذا الاختصاص منصوص عليه فيما يعرف بالاقتصاد المخطط إذ على كل بنك عمومي الاختصاص في قطاع حيوي عام وبكل جدارة استطاع بنك البدر اكتساب السمعة العالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي والصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

#### - المرحلة الثانية (1991-1999):

كما ذكر سابقا بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة التخصص وبداية فترة التوسع والانفتاح وككل البنوك استطاع أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فبدأ بإدخال تكنولوجيا المعلوماتية، ففي 1991 طبق نظام (SWIFT) الخاص بالعمليات التجارية الدولية وفي سنة 1992 وضع برمجيات "progicialsy bu" بفروعه لتسهيل العمليات البنكية، تسيير عمليات الصندوق والمودعات والفحص عن بعد لحساب العملاء.

وعرفت سنة 1992 كذلك إدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية والخارجية، عمليات القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر حاليا وإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات وفي عام

1993 تمت بنجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك، وفي سنة 1994 ظهرت خدمة جديدة تمثلت في بطاقة السحب والتسديد BADR وكذا عملية الفحص السلبي (Télé traitement) والتي سهلت إجراء العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت المطلوب وأخيرا في عام 1998 استعملت بطاقة السحب بين البنوك.

– المرحلة الثالثة 2000 إلى يومنا هذا:

اعتمد هذا البنك في هذه المرحلة على برنامج خماسي من أجل مساندة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ومن أجل تلبية أكبر قدر من الحاجات ورغبات العملاء خاصة أنها عرفت هي الأخرى تنوعا وتعددا وكذا دخول البنك في ميدان العالمية، حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية على وجه الخصوص، مجال الاستثمار محط أنظار رجال الأعمال وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك ولإنجاز مخطط تسوية المؤسسات لمطابقة القيم الدولية وكان سنة 2000.
- في عام 2001 قام بالتطهير المالي والحسابي لإعادة النظر، تقليل الوقت بتحقيق الإجراءات الإدارية والتقنية وإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- تعميم شبكة "MégaPac" عبر وكالات والشبكات المركزية وتطبيق إلى مختص في الدفع في مجال التعامل الافتراضي وتحقيق مشروع البنك الجالس (Banque Assise).
- في عام 2002 عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج.
- 2005 إرجاع التخصص للقطاع البنكي وإعطاء الأولوية لتمويل النشاطات الخاصة بالقطاع الفلاحي والحرفي.
- 2006 إدخال نوع جديد من الشبكات للتداول في البنك، وهو الشيك الذي يحتوي على "RIB" "Relevé D'identité Bancaire".

وهو ما يعبر عنه بطاقة التعريف البنكية وهي تلك السلسلة من الأرقام التي تظهر أسفل الشيك ويصل عددها القانوني 20 رقم وهي موزعة بطريقة آلية ومنتظمة.

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" هي مؤسسة مالية لها خاصية تجارية وتم إنشاؤها بواسطة قرار وزاري 82-116 المؤرخ في 1 مارس 1982 وهي شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري 33000.000.000 دج، وكان الهدف من إنشائها هو تمويل القطاع الفلاحي والصناعة الفلاحية والنشاطات الريفية وكانت فكرة إنشاء هذا البنك تعود إلى الجمعية الوسطى لحزب جبهة التحرير الوطني الذي كرس جزء من أعماله خلال الدورة الثالثة للفلاحة وأخذ في الحسبان مخطط يمس مختلف الميادين المتعلقة بالفلاحة.

### المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك "BADR"

#### الفرع الأول: مهام بنك "BADR"

طبقا للقوانين والإجراءات يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق الخطط والبرامج المرتقبة من خلال

قيامه بـ:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
- الاستعمال الذكي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مساندة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.
- عرض منتوجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسة منح القروض ذات

ويسعى البنك إلى تطوير طاقات معالجة المخاطرة عن طريق:

- تصفية مشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
- أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- تحسين استقبال الزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- العمل على الحصول على الامتيازات الجبائية.
- وضع سياسة الاتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بـ:
- استعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، الإشهار، معدات سمعية بصرية).
- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفة وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية كذلك بتمويل:

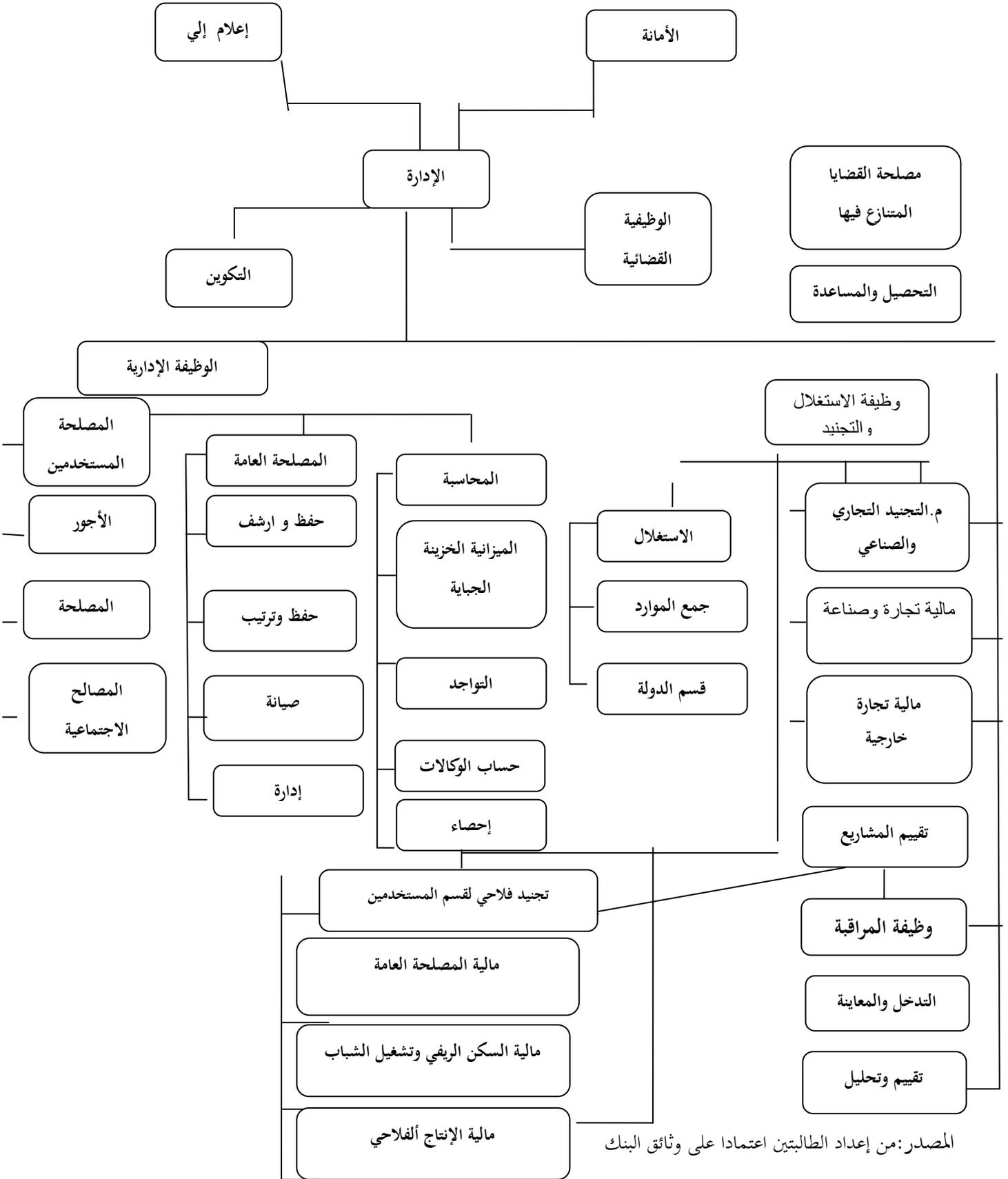
- المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (EALÉAD).
- المجموعات التعاونية.
- مزارع الخدمات والتسويق.
- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.
- قطاع الصيد البحري.

### الفرع الثاني: أهداف بنك "BADR"

- توسيع وتنويع مجالات دخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- الحصول على أكبر حصة في السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
- تحسين نوعية الخدمات بصورة مميزة.
- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.
- تطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي.
- عصرنة وتجديد ثروته.
- كما أنه يسعى إلى الاقتراب من زبائنه وذلك عن طريق فتح وكالات جديدة وتحقق هذه الأهداف:
  - ارتفاع في الموارد وبأفضل التكاليف.
  - كل ديناميكية في مجال التغطية.
  - التسيير الدقيق للخزينة بالدنانير وكذلك بالعملات الصعبة.

وكذلك بفضل ذكاء مسيرتها وانسجام كل عمالها إضافة إلى إدارة واستقرار العنصر البشري وكذلك إلى الاحتراف.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لهنك الفلاحة والتنمية الريفية (الشكل رقم 2)



المبحث الثاني: تقديم وكالة مشدالة

سنترك في هذا المبحث إلى التعريف بوكالة مشدالة التي استضفتنا طول فترة التبرص مع الإشارة إلى الهيكل التنظيمي للوكالة.

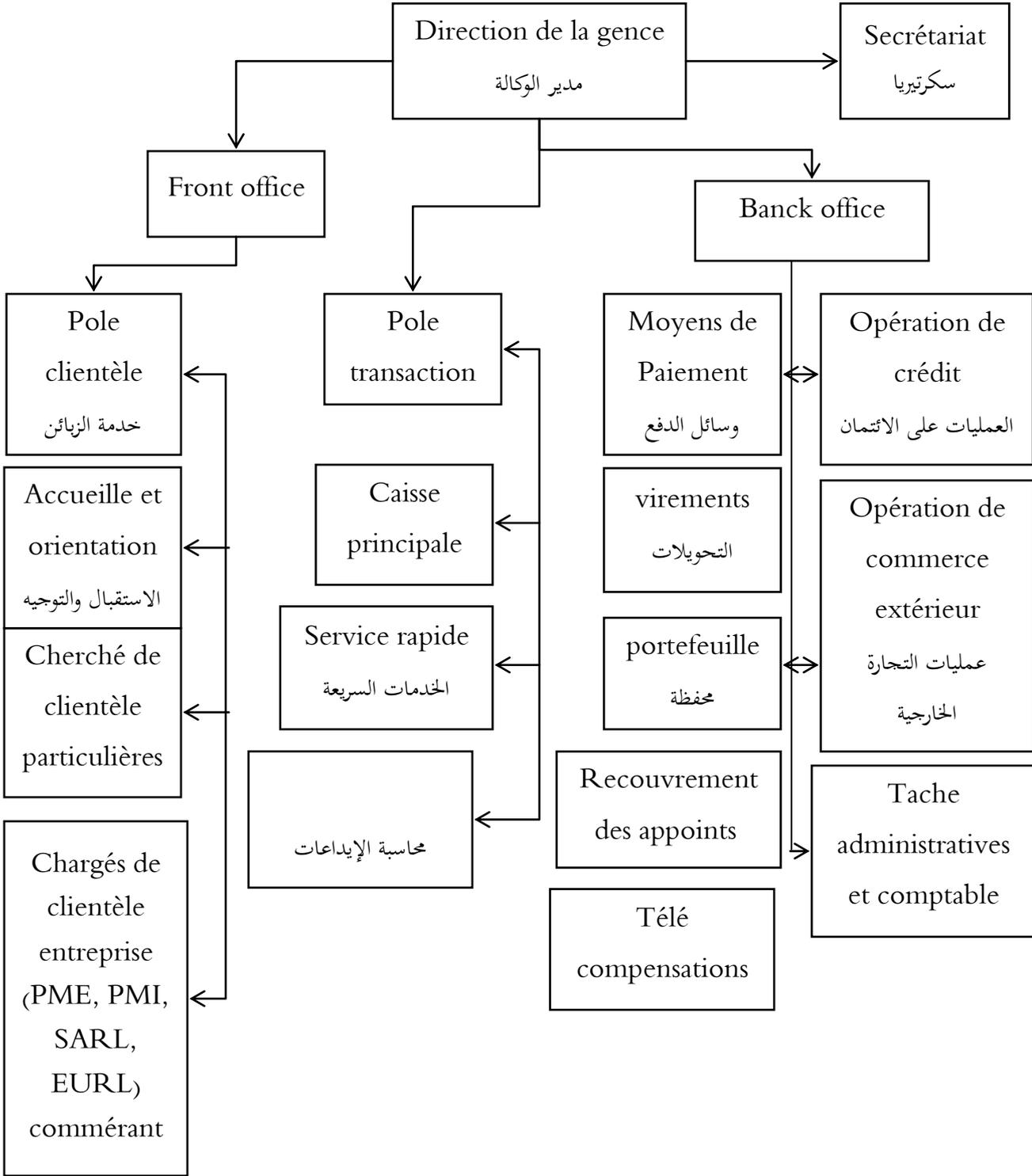
المطلب الأول: تعريف وكالة مشدالة

تعتبر وكالة مشدالة على غرار الوكالات الأخرى الخلية الأساسية في العمليات البنكية فمهمتها الأساسية هي تحقيق السياسة المسطرة من طرف المديرية العامة للبنك وهي مكلفة كما يلي:

- جمع الودائع وتقديم القروض من أجل تمويل الاقتصاد.
- القيام بالعمليات السحب والإيداع اليومي للزبائن.
- تقديم النصائح وتوجيه الزبائن على الأعمال الممولة.
- تنفيذ الأعمال البنكية في حدود المسؤولية المخولة لها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

الهيكل التنظيمي لوكالة مشدالة (الشكل رقم 3)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق من البنك.

### المبحث الثالث: دراسة حالة طلب قرض استثماري يقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات المالية و التقييمية و الاقتصادية. و في هذا المبحث سنتطرق باختصار للدراسة الاقتصادية و للجانب المالي من الدراسات التي يستخدمها البنك لتقييم مشاريعه الاستثمارية.

### المطلب الأول: دراسة ملف القرض الاستثماري

#### الفرع الأول: التعريف بالقروض المقدمة للمشروع الاستثماري من طرف البنك BADR

يعمل هذا المشروع من طرف البنك عبر ثلاث قروض مختلفة و هي:

#### أولاً: القرض التحدي

#### 1 - تعريف القرض التحدي:

هو قرض موجه للاستثمار مدعومة جزئياً، يمنح لأجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية و المزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

#### 2 - الفئات المستهدفة من القرض:

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المر فوقيين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف الوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- ملاك الأراضي الخاصة غير مستقلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة للدولة.
- المزارعين و مربي الحيوانات سواء كانوا أفراد أو منظومين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونية.
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو التحويل أو توزيع المنتوجات الفلاحية.
- المزارع التجريبية النموذجية.

#### 3 - محتوى ملف قرض التحدي:

1. طلب خطي من طرف الزبون.
  2. فاتورة.
  3. نسخة من بطاقة للتعريف الوطني.
  4. شهادة الإقامة.
  5. شهادة الميلاد.
  6. شهادة من صندوق التأمينات على حوادث العمل.
  7. شهادة أداء المستحقات.
  8. مستخرج ضريبي.
  9. نسخة من السجل التجاري.
  10. شهادة تخصيص الزبون.
  11. شهادة الخبرة الميدانية.
  12. عقد التأمينات متعدد الأخطار.
  13. إثبات فتح الحسابات الجارية لدى BADR.
  14. ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول الحسابات النتائج.
- عند قبول الملف يسلم البنك وصل إلى إيداع لطالب القرض.

– نموذج قرض التحدي:

– قيمة القرض:

قرض متوسط المدى: لا يقل عن 1.000.000 دج ولا يتعدى 200.000.000 دج.

قرض طويل المدى: لا يقل عن 1000.000 دج ولا يتعدى عن 200.000.000 دج.

– مدة تأجيل القرض:

قرض متوسط المدى من سنة (1) إلى سنتين (2).

قرض طويل المدى من سنة (1) إلى 5 سنوات.

- مدة القرض:

قرض متوسط المدى لا يقل عن 3 سنوات ولا يتعدى عن 7 سنوات.

قرض طويل المدى لا يقل عن 8 سنوات ولا يتعدى عن 15 سنوات.

- مساهمة الشخصية:

تحديد المبلغ الإجمالي للمشروع أن لا تقل من 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار، أو لا تقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للاستثمارات التي تفوق 10 هكتارات.

- نسبة الفوائد / الامتيازات:

قرض متوسط المدى 5.25% امتيازات على عاتق الزبون:

- 0% للسنوات الخمسة الأولى.

- 1% للسنة السادسة والسابعة.

قرض طويل المدى 5.25% امتيازات على عاتق الزبون:

- 0% للخمس السنوات الأولى.

- 1% للسنة السادسة والسابعة.

- 3% للسنة الثامنة والتاسعة.

- ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة (5.25%).

ثانيا: قرض الرفيق

1- تعريف قرض الرفيق : هو قرض موسمي خصص لفائدة الفلاحين والمرايين على أن تدفع وزارة الفلاحة

والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض.

2- مجالات التي يشملها هذا القرض:

- اقتناء المتدخلات الضرورية لنشاط الاستثمارات الفلاحية (بذور، أسمدة، مواد الصحة النباتية).

- عوامل ووسائل الإنتاج (مزروعات موسمية).

- تحسين نظام السقي (استعمال مقتصر للمياه).

### 3- الفئات المستهدفة من القرض:

- المربين على أشكال أفراد وتعاونيات.
- التجمعات الفلاحية.
- وحدات الخدمات الفلاحية.
- مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

### 4 ملف القرض:

- طلب خطي (يوضح فيه مبلغ القرض).
- شهادة عدم الدين.
- عقد ملكية الأرض أو عقد إداري أو عقد كراء أو عقد عرقي مسجل.
- بطاقة هوية المستثمر (من الغرفة الفلاحية).
- بطاقة الفلاح أو المرابي + شهادة الاستغلال.
- دراسة التقنية الاقتصادية (من مكتب معتمد).
- شهادة الوضعية اتجاه الضرائب + (CASNOS + CNAS).
- عقد تأمين شامل لكل الأخطار، بالإضافة إلى عقد الفواتير).

### 5 مدة التأجيل: لا توجد.

### 6 مدة القرض: على الأقل 6 أشهر ولا يتعدى 24 شهر.

### 7 المساهمة الشخصية: المساهمة الشخصية لهذا النوع من القرض (قرض استثماري) لا يستدعي.

### 8 نسبة الفوائد/امتيازات:

- 5.50% فوائد متفق عليها (البنك والزيون).
- 100% امتيازات (الفوائد مأخوذة من طرف وزارة الفلاحة والتطوير الريفي).

### الفرع الثاني: التعريف بالمشروع الاستثماري

- صاحب المشروع: هو شخص ذو خبرة عالية في تربية الدواجن، البالغ من العمر 57 سنة، الساكن في

شكران ولاية البويرة، نظرا لإمكانياته وخبرته العالية قام بإنشاء هذا المشروع الذي سوف نتعرف عليه:

أولاً: مجال النشاط

- 1 - استثمار في بناء مدجنة الدجاج البيوض واستغلال 9600 دجاجة.
- 2 - بعض المعطيات حول تقنيات تربية الدجاج ومدة تبيضها إلى فترة تبيض الدجاج.
- 3 - حوالي 62 أسبوع أي (14.5 شهر من 18 أسبوع إلى 80 أسبوع).
- 4 - شراء: دجاجات مجهزة للتبيض (18) أسبوع.
- 5 - إصلاح (80 أسبوع).
- 6 - دورة التبيض.

عدد الدجاجات	9600
عمر الشراء	18(S)
عمر الدخول في التبيض	19(S)
نسبة الوفيات أثناء التبيض	5%
عمر الإصلاح	80(S)
عدد البيض المباع لدورة 80 أسبوع	344
عدد البيض المباع للدجاج المدخول	6(S)

1 <sup>ere</sup> année	2 <sup>ème</sup>	3 <sup>ème</sup>	4 <sup>ème</sup>	5 <sup>ème</sup>	6 <sup>ème</sup>	7 <sup>ème</sup>
293.10	251.00	238.40	249.50	298.10	260.20	246.00

هيكل تربية الدجاج البيوض.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق البنك.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

مقدار البيض	نهاية	سنوات	بداية	البيض
293.10	69(S)	الفئة (1) الفئة (1)		شراء الدجاج 18(S)
251.00	52(S)	الفئة الأولى مصلح أسبوع (6) شراء الدجاج الفئة (2)		70(S)
		18(S) 80		
238.40	35(S)	الفئة الثانية مصلح أسبوع (6) شراء الدجاج الفئة (3)		53(S)
		18(S) 80(S)		
249.50	أسبوع (6)	الفئة الثالثة مصلح		36(S)
		80 (S)		
298.10	70(S)	الفئة الرابعة		18(S)
		شراء الدجاج		
260.20	54(S)	مصلح أسبوع (6) شراء الدجاج الفئة (5)		71(S)
		80(S)		
246.00	39(S)	الفئة الخامسة مصلح أسبوع (6) شراء الدجاج الفئة (6)		55(S)
		18 (S) 80(S)		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

2-تكلفة المشروع: الجدول رقم (1)

التجهيزات	الوحدة	المقدار	تكلفة الاستثمار	قرض التحدي
بناء مدجنة لـ 9600 دجاج بيوض	m <sup>2</sup>	480	5.307705.00	قرض ريفي
شراء بطارية 9600 دجاج بيوض	U	1	4689.360.00	
شراء دجاج البيوض	Pp	9600	5.184017.28	قرض ريفي
شراء علف دجاج البيوض	Qx	9600	3509002.11	
المجموع			18685084.39	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق البنك.

3\_الهيكل التمويلي:

- بالنسبة للقرض التحدي **crédit long et moyen terme**

الجدول رقم (2):

البيان	المبلغ	النسبة
التمويل الذاتي	999706.50	10%
القرض البنكي	89973.85	90%
المجموع	999706.5	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

- بالنسبة للقرض الرفيق **crédit RFIG** الجدول رقم (3)

البيان	المبلغ	النسبة
قرض بنكي	8688.019.39	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

يمول المشروع الاستثماري بقرض بنكي بين القرض التحدي وقرض الرفيق بمبلغ 17685377.89 دج.

**3- ضمانات:** أهم الضمانات المطلوبة:

**1 - بالنسبة للقرض التحدي:**

**أ - الضمانات الاحتياطية الحاصرة:**

رهن عقاري لثلاثة أراضي فلاحية مساحتها 10.270 متر مربع وأرض فلاحية مساحتها 2.624 م<sup>2</sup>

ممتدة إلى بناية ذات طابق الواقعة بمنطقة أحواري بلدية الشرفة المساهمة الشخصية.

تعهد موثق لرهن المنشأة قيد التمويل ورهن المعدات الممولة مع اكتتاب عقد التأمين كل المشروع ضد كل

الأخطار مع وكالة تجديد عقد التأمين ضد كل الأخطار لفائدة البنك في نهاية القرض عقد ملكية الأراضي وثيقة

التعهد، رخصة البناء لمنشأة التربية، مستخرج السجل الضرائب صافي، استشارة والرد السلي لمركزية أخطار

القروض.

**ب - الضمانات الاحتياطية غير الحاصرة:**

## الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

رهن المعدات الممولة رهن المنشأة الممولة، رهن المنشأة الممولة، بوليصة التأمين ضد كل الأخطار اتفافية القرض متوسط وطويل المدى، محضر معاينة العتاد الممول والأعمال المنجزة، سندات لأمر، الاعتمادات الصحي للمنشأة ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص.

### 2 - بالنسبة للقرض الرفيق:

#### أ - الضمانات الاحتياطية الحاصرة:

رهن عقاري لثلاثة أراضي فلاحية مساحتها 10.270م<sup>2</sup> وأراضي فلاحية مساحتها 2.624م<sup>2</sup>، ممتدة إلى نيابة ذات طابق الواقعة بمنطقة أحواري بلدية الشرفة، القبول الأولي لتأمين القرض من طرف الصندوق الفلاحي للتأمين، اكتتاب عقد التأمين ضد كل الأخطار، وثيقة التعهد.

#### ب - الضمانات الاحتياطية غير الحاصرة:

بوليصة التأمين ضد كل الأخطار اتفافية القرض قصيرة المدى، محضر معاينة العتاء الممول والأعمال المنجزة سندات الأمر.

### المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع

#### 1 استخراج رقم الأعمال.

جدول رقم (4): جدول تقدير الكمية من البيض المباع

9600	قيمة البداية
480	خسارة في الفترة تبيض الدجاج 5%
9120	القيمة المتبقية
180.00	ثمن بيع الدجاج المصلح

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

7	6	5	4	3	2	1	السنوات
9600	9600	9600	9600	9600	9600	9600	البيان
							فرخ الدجاج

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

246.00	260.20	298.10	249.50	238.40	251.00	293.10	البيض المباع/ الدجاج المدخول
سواء	سواء	سواء	سواء	سواء	سواء	سواء	
110.40	201.10	127.80	173.70	173.70	80.70	118.76	بيضة كبيرة (65g)
125.70	49.20	160.40	75.80	54.80	160.40	164.71	بيضة عادية (53-65g)
9.90	9.90	9.90	/	9.90	9.90	9.64	بيضة صغيرة
2361600	2497920	2861760	295200	2288640	2409600	2813760	مقدار الإجمالي للبيض المباع

مقدار الإجمالي للبيض المباع = فرخ الدجاج × البيض المباع دجاج المدخول.

جدول رقم (5): ثمن بيع البيض

1059840	1930560	1226880	1667520	1667520	774720	1140077	بيضة كبيرة (65g)
13.00	12.50	12.00	11.50	11.00	10.50	10.00	ثمن البيضة دج
1206720	472320	472320	727680	626080	1539840	1581178	بيضة عادية (53-65)
12.00	11.50	11.00	10.50	10.00	9.50	9.00	ثمن البيضة
95040	95040	95040	/	95040	95040	92544	بيضة صغيرة
11.00	10.50	10.00	9.50	9.00	8.50	8.00	ثمن البيض دج
29304000	30561600	32611200	26817120	244588800	23570880	26371718	ثمن الإجمالي للبيض

المصدر: من إعداد الطليتين اعتمادا على وثائق البنك.

مثال: بالنسبة للسنة الأولى:

$$1140077 = 9600 \times 118.76 \text{ البيضة الكبيرة:}$$

$$1581178 = 9600 \times 164.71 \text{ البيضة العادية:}$$

$$92544 = 9600 \times 9.64 \text{ البيضة الصغيرة:}$$

مثال بالنسبة للسنة الأولى:

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

ثمن البيض = بيضة كبيرة × ثمنها + بيضة عادية × ثمنها + بيضة صغيرة × ثمنها

$$8.00 \times 92544 + 9.00 \times 1581178 + 10.00 \times 1140077 =$$

$$26371718 = \text{ثمن البيض}$$

الجدول رقم (6): بيع دجاج المصلح

الذات	1	2	3	4	5	6	7
الدجاج المصلح		9120	9120	9120		9120	9120
ثمن متكامل من بيع الدجاج	180.00	198.00	198.00	208.37	218.79	229.71	241.22
المجموع	0	1723680	1809864	1900357	0	2095144	2199901

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

بيع دجاج المصلح = الدجاج المصلح × ثمن متكامل من بين الدجاج

$$1723680 = 189.00 \times 9120 = \text{مثال بالنسبة للسنة الثانية}$$

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق

جدول رقم (7): بيع الحبوب vent fumier

البنك

السنة / البيان	1	2	3	4	5	6	7
الدجاج المصلح	96	96	96	96	96	96	96
ثمن متكامل من بيع	8000.00	9000.00	10000.00	11000.00	12000.00	13000.00	14000.00

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

							الدجاج
1344000.00	1248000.00	1152000.00	1056000.00	960000.00	864000	768000.00	المجموع

بيع الحبوب vent fumier = الإنتاج (طن) × الثمن

مثال = بالنسبة للسنة الأولى =  $768000.00 = 8000.00 \times 96$

جدول رقم (8): تقييم رقم أعمال الإنتاج لسبع سنوات

7	6	5	4	3	2	1	السنوات
29304000	30561600	32611200	2681712	24458880	23570884	26371718	بيع البيض
2199901	2095144	0	1900357	18009864	1723680	0	دجاج المصلح
1344000	1248000	1152000	1056000.00	960000.00	864000	768000.00	بيع الحبوب
32847901	33904744	33904744	29773477	272287.44	261585.00	27139718	رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

رقم الأعمال = البيض المباع + الدجاج المصلح + بيع الحبوب.

مثال: بالنسبة للسنة الأولى:  $27139718 = 768000 + 0 + 26371718$

2\_ تشكيل الميزانية التقديرية جدول رقم (9)

أ\_ بالنسبة للخصوم: الملحق رقم 1

7	6	5	4	3	2	1	السنوات
1868508.39 4211400	1868508.39 3609772	1868508.39 3008143	1868508.39 2406111	1868508.39 1804886	1868508.39 1263257	1868508.39 601629	الاستثمارات الاهتلاكات

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

14473688	15075313	15676941	16278570	16880199	17481827	18081456	صافي الاستثمارات الأصول الثابتة
/	/	/	/	/	/	/	مخزون مواد موارد
/	/	/	/	/	/	/	قيم قابلية للتحقيق الزبائن
/	/	/	/	/	/	/	البنك
41036277	3675215	300748	24313699	13512922	469982	4998903	الصندوق
55509961	51840528	45751689	40592239	30343120	27176009	23081858	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

$$18083456 = 601629 - 18685084.39 = \text{صافي الاستثمارات} - \text{الاستثمارات} - \text{لاهلاكات}$$

مثال: بالنسبة للسنة الأولى.

$$23081858 = 4998403 + 18083456 = \text{مجموع الأصول} = \text{صافي الاستثمارات} + \text{الصندوق}$$

ب - بالنسبة للخصوم : ملحق رقم 1

7	6	5	4	3	2	1	السنوات البيانات
999707	999707	999707	999707	999707	999707	999707	رأس المال الخاص
37726016	23993402	12552121	12552121	8490925	4396774	/	نتائج قيد التحصيل

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

3184623	5688948	6911111	6911111	8153274	8997359	8997359	قرض بنكي
8688019	8688019	8688019	8688019	8688019	8688059	8688059	قرض الرفيق
/	/	/	/	/	/	/	ديون استثمار طويلة الأجل
/	/	/	/	/	/	/	ديون الاستغلال قصيرة الأجل
4911596	6401613	11441281	4061196	4061196	4061196	4396774	النتيجة
5550961	51840528	45751689	40592239	30393120	30393120	23081858	مجموع الخصوم

مثال : الأولى: المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

مجموع الخصوم = رأس المال الخاص + نتائج قيد التحصيل + قرض بنكي + قرض الرفيق + ديون الاستثمار  
طويلة الأجل + النتيجة =

$$23081858 \text{ دج} = 4396774 + 8688059 + 8997359 + 999707$$

3- حساب التوازنات المالية: أنظر إلى الملاحق رقم 2

1- حساب رأس المال العامل:

مثال: بالنسبة للسنة الأولى: الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

$$4689360.00 - 999706.50 =$$

$$-3689653.5 =$$

2- حساب احتياجات رأس المال العامل:

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

(قيم جاهزة + قيم غ جاهزة) - (مجموع ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية).

$$17685377.89 - 8688019.39 =$$

$$-8997358.5 =$$

**3- حساب الخزينة:** رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

$$(-8997358.5) - (-3689653.5) =$$

$$8628393.2 =$$

تقييم:

1 جما أن رأس المال العامل (-) وبالتالي الأصول الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة، و يتطلب منها إجراءات

تصحيحية أو تعديلات من اجل تحقيق التوازن.

2 جما أن احتياجات رأس المال العامل (-) وبالتالي لا تحتاج إلى رأس المال العامل.

3 تلاحظ أن الخزينة موجبة من خلال سبع سنوات.

وبالتالي فإن المؤسسة في وضعية جيدة من ناحية المالية.

جدول حسابات النتائج "TCR": جدول رقم (10) الملحق رقم (3)

7	6	5	4	3	2	1	السنوات البيانات
32847901	33904744	33763200	29733477	27228744	26158560	27139718	إنتاج حيواني
-	-	-	-	-	-	-	إنتاج نباتي
32847901	33904744	33763200	29733477	27228744	26158560	27139718	رقم الأعمال (1)
25262045	24059091	25042988	16106925	21055308	20052674	20849786	مواد ولوازم

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

520949	496142	439442	451591	430086	409606	361530	خدمات
25782995	24555233	25482430	16558516	21485395	20462280	21211316	مجموع متوسط الاستهلاك (2)
7064906	9349511	8280770	13214961	5743349	5696280	5928403	هامش الربح الاجمالي = (3)
457764	366211	292969	234375	187500	150000	120000	مصاريف متنوعة
							الأخرى
457764	366211	292969	234375	187500	150000	120000	مجموع الرسوم الخارجية
6607143	8983300	7987802	12980586	5555849	5546280	5808403	القيمة المضافة (4)
							الضريبة
1085477	1033788	984560	937676	893025	850500	810000	نفقات العمل
5521665	7949512	7003242	12042910	4662824	4695780	4998403	فائض التشغيل الاجمالي (5)
601629	601629	601629	601629	601629	601629	601629	رسوم الاستهلاك
4920036	7347883	6401613	11441281	4061196	4094151	4396774	نتيجة

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

							الاستغلال (6)
							منتجات مالية
8441	16882	0	0	0	0	0	مصاريف مالية
4911596	7331001	6401613	11441281	4061196	4094151	4396774	نتيجة صافية

بالنسبة للسنة (1): المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

1- مجموع متوسط الاستهلاك = مواد ولوازم + خدمات

$$361530 + 20849786 =$$

$$21211316 =$$

2- هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - مجموع متوسط الاستهلاك

$$21211316 - 27139718 =$$

$$5928403 =$$

3- القيمة المضافة = هامش الربح الإجمالي - مجموع الرسوم الخارجية

$$120000 - 5928403 =$$

$$5808403 =$$

4- فائض التشغيل الإجمالي = القيمة المضافة - نفقات العمل

$$810000 - 5808403 =$$

$$4998403 =$$

5-نتيجة الاستغلال = فائض التشغيل الإجمالي - رسوم الاستهلاك

$$601629 - 4998403 =$$

$$4396744 =$$

6-نتيجة الصافية = نتيجة الاستغلال - مصاريف مالية

$$0 - 4396774 =$$

$$4396774 =$$

المطلب الثالث: طرق تقييم المشروع الاستثمار

1-حساب التدفقات النقدية:

pour moyen - Durée de l'emprunt = 15ans

terma - Différé de remboursement = 3 ans

long terme

Ettalnadi long terme = 4776934.50

أنظر إلى الملحق رقم 4

Taux de l'emprunt : 7ans

Différé de remboursement : 2ans

etEttalnadi moyen = 4220424.00

أنظر إلى الملحق رقم 5

المبلغ المسترجع للسنة الثالثة 844084.80

أما السنوات الأربعة الباقية 398077.88

جدول التدفقات النقدية:الجدول رقم (11)

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

7	6	5	4	3	2	1	السنوات نتيجة الاستغلال
4911596	7331001	6401613	11441281	4061196	4094151	4396744	نتيجة الاستغلال
601628.63	601628.63	601628.63	601628.63	601628.63	601628.63	601628.63	رسوم الاستهلاك
5513224	7932630	7003242	12042910	4662824	4695780	4998403	التدفقات النقدية الخام
1242163	1242163	1242163	1242163	844085	لا توجد différe	لا توجد différe	المبلغ المسترجع في العام
4271062	6690467	5761079	10800747	3818740	4695780	4998403	التدفقات النقدية الصافية
41036277	36765215	30074748	24313669	13512922	9694182	4998403	التدفقات النقدية المتراكمة

نتيجة الاستغلال و رسوم الاستهلاك من جدول حسابات النتائج المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

وثائق البنك

التدفقات النقدية الخام = نتيجة الاستغلال + رسوم الاستهلاك

مقال بالنسبة للسنة الأولى = 601628,63 + 4396744 =

4998403 =

التدفقات النقدية الصافية بالنسبة للسنة الأولى: التدفقات النقدية - المبلغ المسترجع في العام

$$0 - 4998403 =$$

$$4998403 =$$

التدفقات النقدية المتراكمة بالنسبة للسنة الأولى نفسها أما السنة الثانية:

التدفقات النقدية المتراكمة للسنة الأولى + التدفقات النقدية الصافية للسنة الثانية

$$= \text{التدفقات المتراكمة للسنة الثانية}$$

$$\text{مثال: } 9694182 = 4695780 + 4998403$$

## 2- حساب القيمة الحالية: الجدول رقم (12)

4271062	6690467	5761079	10800747	3818740	4695780	4998403	التدفقات النقدية الصافية
10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	معدل الخصم
2191730	3776594	3577177	7377056	2869076	3880810	4544002	التدفقات الحالية
28216444	26024714	22248120	18670943	11293888	8424812	4544002	التدفقات النقدية المتراكمة

مثال: بالنسبة للسنة الأولى: المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الصافية}}{(1+K)^n} = \text{التدفقات الحالية}$$

$$\frac{4998403}{(1.1)^n} = \text{التدفقات الحالية}$$

$$4544002 = \text{التدفقات الحالية}$$

التدفقات النقدية المتراكمة بالنسبة للسنة الأولى نفسها أما السنة الثانية:

### الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

التدفقات النقدية المتراكمة للسنة الأولى + التدفقات الحالية للسنة الثانية = التدفقات النقدية للسنة الثانية

$$\text{مثال: } 3880810 + 4544002 =$$

$$8424812 =$$

#### 3- حساب القيمة الحالية الصافية "VAN" الجدول رقم (13)

السنوات	القيمة المستقبلية	عوامل القيمة الحالية 10%	القيمة الحالية
		10%	
1	4998402.60	0.91	4544002.36
2	4695779.52	0.83	3880809.52
3	3818739.69	0.75	2869075.65
4	10800747.05	0.68	7377055.56
5	5761078.99	0.62	3577176.79
6	6690467.33	0.56	3776594.39
7	4271061.58	0.51	2191729.92
المجموع			28216444.19
القيمة الأولية للاستثمار			18685084.39
القيمة الحالية الصافية VAN			9531359.80

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

بالنسبة للسنة الأولى

$$\frac{\text{التدفقات المستقبلية}}{(1+K)^n} = \text{القيمة الحالية}$$

$$\frac{4998400}{(1.1)^1} = \text{القيمة الحالية}$$

$$4544002.36 = \text{القيمة الحالية}$$

وبالتالي :

$$\text{VAN} = \text{القيمة الأولية} - \text{مجموع التدفقات}$$

$$28216444.19 - 18685084.39 =$$

$$VAN = 9531359.80$$

بما أن القيمة الحالية الصافية موجبة بـ 953159.80

فإن المشروع مقبول من ناحية الاقتصادية

#### 4- حساب فترة الاسترداد DR الجدول رقم (14)

4030920.60	متوسط التدفقات النقدية
18685084.39	الاستثمار
4.64	فترة الاسترداد

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

$$\text{متوسط التدفقات النقدية} = \frac{\text{مجموع التدفقات}}{7}$$

$$\text{متوسط التدفقات النقدية} = \frac{28216444.19}{7}$$

$$\text{متوسط التدفقات النقدية} = 4030920.60$$

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار النقدية}}{\text{متوسط التدفقات}}$$

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{18685084.39}{4030920.60}$$

فترة الاسترداد = 4.64 أي 4 سنوات و 7 أشهر و 20 يوم.

بما أن فترة الاسترداد قليلة 4.64 مقارنة بـ 7 سنوات حياة المشروع فإن هذا المشروع مقبول.

#### 5- حساب معدل العائد الداخلي "TRI" الجدول رقم (15)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

المعطيات	البيان
18685084.39	القيمة الأولية للاستثمار

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

4998402.60	صافي الدخل للسنة الأولى
4695779.52	صافي الدخل للسنة الثانية
3818739.69	صافي الدخل للسنة الثالثة
10800747.05	صافي الدخل للسنة الرابعة
5761078.99	صافي الدخل للسنة الخامسة
6690467.30	صافي الدخل للسنة السادسة
4271061.58	صافي الدخل للسنة السابعة
10%	النسبة
23.45%	TRI

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

لحساب TRI نفرض قيمة أخرى أو معدل الذي يجعل القيمة الحالية سالبة

$$\text{القيمة الحالية الصافية (1)} = 9531359.80 \text{ بـ } 10\%$$

نفرض  $T=24\%$

حساب القيمة الحالية الصافية (2) السالبة:

$$VAN_{(2)} = \frac{4998402.60}{(1.24)^1} + \frac{4695779.52}{(1.24)^2} + \frac{3818739.69}{(1.24)^3} + \frac{10800747.05}{(1.24)^4} + \frac{5761078.99}{(1.24)^5} + \frac{6690467.33}{(1.24)^6} + \frac{4271061.58}{(1.24)^7} - 18685084.39$$

$$VAN_2 = -277674,84$$

حساب TRI:

$$TRI = T_1 + (T_2 - T_1) \frac{VAN_{(1)}}{VAN_{(1)} - VAN_{(2)}}$$

$$TRI = 10\% + (24\% - 10\%) \frac{9531359.80}{9531359.80 - (-277679.84)} = 23.45\%$$

### الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة مشدالة-

بما أن معدل العائد الداخلي 23.45% أكبر من معدل الفائدة 10% وبالتالي يمكن أخذ قرار استثماري بأن المشروع أفضل.

#### 6- حساب دليل الربحية TP الجدول رقم (16)

28216444.19	مجموع التدفقات النقدية
18685084.39	الاستثمار
1.51	دليل الربحية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق البنك.

$$\text{حساب دليل الربحية} = \frac{\text{مجموع التدفقات النقدية}}{\text{الاستثمار}}$$

$$\text{دليل الربحية} = \frac{28216444.19}{18685084.39}$$

$$\text{دليل الربحية} = 1.51$$

بما أن دليل الربحية أكبر من الواحد وبالتالي المشروع مقبول.

ملاحظة :

بما أن القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة وفترة قليلة مقارنة بعمر المشروع ومعدل العائد الداخلي أكبر من معدل الفائدة ودليل الربحية أكبر من الواحد وبالتالي المشروع مقبول لتمويله من طرف البنك.

الانتقادات:

في أي مشروع استثمار يمول من طرف البنك يجب أن تكون هناك دراسة مالية لوضعية المؤسسة وتقييم المشروع وهذه الدراسة يجب أن يتم إعدادها من طرف البنك والزبون (صاحب المشروع) لكن عند تطرقنا لدراسة حالة المشروع الاستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية استنتجنا أن هذا البنك لا يتبع معايير بنكية ولهذا يجب انتقادها:

- 1 - البنك اعتمد على الدراسة التي قام بها الزبون لمشروعه دون القيام بدراسة خاصة لهذا المشروع.
- 2 للبنك من خلال تمويله لهذا المشروع اعتمد أكثر على الضمانات المقدمة له دون الاكتراث للمشروع في حالة نجاحه أو فشله.
- 3 من خلال الدراسة المالية التي قام بها الزبون لمشروعه لم يتم حساب النسب المالية التي تبين وضعية المؤسسة أكثر مثل نسب السيولة، الربحية.
- 4 للبنك لم يتم بحساب مختلف المعايير تقييم المشروع مثل: معيار القيمة الصافية الحالية، معيار فترة الاسترداد، معيار دليل الربحية.. الخ، اكتفى فقط بدراسة الزبون و هذا ما يخالف المعايير البنكية.
- 5 رغم تقييم المشروع كان أفضل حسب دراسة التي قام بها الزبون إلا أن الوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة مثل: رأس المال العام كان سالباً.
- 6 للبنك لم يقوم بفحص النتائج والدراسات التي أعدت من طرف الزبون لاتخاذ القرار التمويلي.

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة و توجيه عناصر الإنتاج اللازمة و الكافية، للانتقال من الركود إلى التنمية. و هذا عن طريق استغلالها استغلالا أفضل من طرف المستثمرين. ولإنشاء هذه المشاريع يجب أن تخضع لقرار تمويلي من طرف المنشآت و البنوك، و هذا عن طريق مختلف الدراسات المالية و معايير تقييميه للوصول إلى مشاريع ناجحة و مربحة و تفادي الوقوع في المخاطر و فشالها.

وقد حاولنا من خلال دراسة موضوعنا هذا والمتعلق بدور البنوك في تمويل وتقييم المشاريع الاستثمارية إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، وذلك باستعمال دراسات مالية و المعايير المناسبة لتقييم المشروع، ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لاتخاذ القرار الأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية، وبهذا قمنا بالدراسة والإطلاع عليه أثناء فترة تربصنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

#### اختبار صحة الفرضيات:

و فيما يلي سنثبت صحة أو نفي الفرضيات المطروحة سابقا:

**الفرضية الأولى:** فرضية صحيحة و هذا من خلال دور المعلومات الممكن الحصول عليها من الدراسة التفصيلية للقيام بعملية تقييم المشاريع، و عليه أي نقص أو خطأ في تلك المعلومات قد يؤثر على نتيجة القرار، و من أهم المعلومات المستعملة في هذه العملية التدفقات النقدية التي تعتبر مقياسا للوصول إلى معرفة منافع و تكاليف المشروع.

**الفرضية الثانية:** فرضية صحيحة فان عملية التقييم مهمة جدا بالنسبة للمشروع، فهي تحدد نجاح المشروع أو فشله من خلال استخدام المعايير المختلفة

**الفرضية الثالثة:** فرضية خاطئة فعند القيام بعملية تقييم المشروع لاتخاذ قرار تمويله يجب الاعتماد على كل المعايير أي يجب أن يكون هناك تكامل فيما بينهم، لأن هذا يساعد على اتخاذ قرار امثل.

**الفرضية الرابعة:** الفرضية صحيحة فعلمية التقييم المشروع تساعد البنوك على تفادي الوقوع في المخاطر مستقبلا و بتالي تعتبر كأحد ضمانات له لاسترداد القرض.

## التائج المتوصل إليها:

- إن البنك مؤسسة تربط بين طرفين أديهما إمكانيات وحاجات يقوم البنك بشميرها لـو صول إلى أفضل الأهداف وتعدد وظائفه من بنك الأخر.
- استبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية والعكس صحيح .
- البنوك الشاملة تقوم بأعمال البنوك والبنوك التجارية والاستثمار (الأعمال ) والبنوك المتخصصة.
- البنوك الالكترونية تلك البنوك التي تقوم خدماتها الكترونيا عن بعد عن طريق شبكة المعلومات البنك الداخلية.
- بنوك الأعمال تلك البنوك التي تمتلك طبيعة خاصة بها ،من خلال تقديم قروض تعمل هذه البنوك داخل السوق المالي.
- البنوك الإسلامية مجموعة من البنوك تقوم على مبدأ الشريعة الإسلامية ،أي أن المال ملك الله وحده وتستبعد التعامل بالفائدة باعتبارها التعامل بالربا المحرم شرعا.
- من خلال تربصنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مشدالة استنتجنا مايلي:
- إن البنك الفلاحة والتنمية الريفية لم تتبع المعايير البنكية في منح القرض.
- عدم إلام اهتمام المشروع بنجاحه أو فشله فقط ركزت على الضمانات وهذا ما يخالف الهدف الذي تسعى إليه أي بنك.
- لم يكن هناك دراسة كاملة للمشروع.

## التوصيات:

- 1 - على البنك أن تولى اهتماما أكثر بالدراسات السوقية والتقنية لمشاريعها.
- 2 - دراسة ملف القرض جيدا قبل اتخاذ قرار منح القرض.
- 3 - على البنك أن يسير وفق معايير بنكية في إجراءات منح القروض.

4 - على البنك دائما إن تكون له دراسة خاصة به دون اعتماد على الدراسة الخاصة بالزبون لتمويل مشاريعه

- إسماعيل محمد هاشم ،السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفي ،ناشر المكتبة العربية الحديث ،الازرطة،2011.
- شاكركنزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر، 1986.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك،الديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 1986.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك ،الديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986
- جعفرالجزار، البنوك في العالم،دار النقائش للطباعة والنشر،لبنان،1993.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 4 ، الجزائر،2015.
- حسن أحمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
- أسامة كامل، القود والبنوك، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية بحرية، 2006.
- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003.
- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك،دار البداية الناشرون والموزعون ، الأردن، 2009.
- الدكتور صبحي التآديسي،النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر1999.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.
- يوسف حسن يوسف، البنوك الالكترونية،المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2012.
- الدكتور طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ،دار الجامعية الجديدة الإسكندرية،2007.
- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع2009.
- نضال الحواري،إدارة المشاريع الائتمانية (دراسة وتقرير الجدوى) دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع والتوزيع،الأردن،20011.
- مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- غالب جليل صويص ،سياسات إدارة المشاريع،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، 2010.
- محمد عبد الفتاح لعشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (من نماذج علمية) المنظمة العربية للتنمية العربية للنشر والتوزيع،مصر،2007.

- شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى، الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- أحمد غنيم، صناعة، قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة (02) 1999.
- سليمان ناصر، كتاب تقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية 2012.
- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2000.
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- وليد ناجي المالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- محمد المبروك ابوزيد، التحليل المالي (شركات وأسواق مالية) دار المريخ للنشر الرياض، 2009.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) مؤسس الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية (مدخل القيمة واتخاذ القرارات) الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.
- عبد الغفار الحنفي، إدارة المالية (مدخل لاتخاذ القرارات) مؤسسة شبابا الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006.
- هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

- <sup>٤</sup>سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي للمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية، مذكرة لنيلش شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في جامعة تبسة.
- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2010.
- بن العارية حسين، تقييم المشاريع الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان 2013.
- نقاقيش مريم، تقنيات البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسة الاقتصادية فلاحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، 2016
- قادري محسن، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- غبار فتيحة، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسة الاقتصادية الفلاحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 ن ص 21
- فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 19.
- زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية، استخدام طريقة الآثار، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 104
- مجلات:

- بلغا نهي نبيلة، التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، محله اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، السداسي الثاني، جامعة حسبية بن بوعلي، الجزائر، 2017.

- وسائل إدارة مخاطر القروض المصرفية (دراسة مقارنة) مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد (12). 2017.

ملتقيات:

- درواسي مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة البليد،

مواقع الالكترونية:

-بنك التمويل الكويتي ، بنك 2018

<https://www.kfh.com/home/person/obtoutushotmail>

-موقع usbc للتوظيف 2018

<https://carees-hsbs-soudi.com/ar>

-بتك باي بال : 2018.

<https://blog.motaql.com/the-ultimate-guide-for-paypal>

-بنك أمريكا

<https://www.bankofAmerica.com>

الصفحة	العنوان	الرقم
	كلمة شكر	
	الإهداء	
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال	
	مقدمة عامة	
	الفصل الأول: الإطار العام للبنوك	
	تمهيد	
	المبحث الأول: عموميات حول البنوك	
	المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك	
	الفرع الأول: نشأة البنوك	
	الفرع الثاني: مفهوم البنوك	
	المطلب الثاني: وظائف البنوك	
	أولا: مفهوم البنك المركزي	
	ثانيا: مفهوم البنوك التجارية	
	ثالثا: وظائف البنوك	
	المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى	
	المبحث الثاني: البنوك المعاصرة	
	المطلب الأول: البنوك الشاملة	
	أولا: مفهوم البنوك الشاملة	
	ثانيا: وظائف البنوك الشاملة	
	ثالثا: مثال عن بنك شامل	
	المطلب الثاني: البنوك الالكترونية	
	أولا: مفهوم البنوك الالكترونية	
	ثانيا: أمثاط البنوك الالكترونية	
	ثالثا: متطلبات البنوك الالكترونية	
	رابعا: الخدمات المالية الالكترونية	
	المطلب الثالث: بنوك الأعمال والبنوك الإسلامية	

	الفرع الأول: بنوك الأعمال
	أولاً: مفهوم البنوك الأعمال
	ثانياً: عملياته
	ثالثاً: مثال عن بنك الاعمال
	الفرع الثاني: البنوك الإسلامية
	أولاً: مفهوم البنوك الإسلامية
	ثانياً: ركائز البنوك الإسلامية
	ثالثاً: عمليات البنوك الإسلامية
	رابعاً: مثال عن بنك إسلامي
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تقييم وتمويل المشاريع الاستثمارية
	تمهيد
	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية
	المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية
	الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية
	الفرع الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية
	المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية
	المطلب الثالث: أهمية و أهداف المشاريع الاستثمارية
	الفرع الأول: أهمية المشاريع الاستثمارية
	الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية
	المبحث الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري ومعايير تقييمه
	المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية للمشروع الاستثماري
	المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري
	الفرع الأول: التوازنات المالية
	الفرع الثاني: النسب المالية
	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية
	المبحث الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية
	المطلب الأول: مفهوم التمويل

	الفرع الأول: تعريف التمويل	
	الفرع الثاني: خصائص التمويل	
	المطلب الثاني: تمويل قروض قصيرة متوسطة الأجل	
	الفرع الأول: تمويل قروض قصيرة الأجل	
	الفرع الثاني: تمويل قروض متوسطة الأجل	
	المطلب الثالث: تمويل قروض طويلة لأجل وتمويل التجارة الخارجية	
	الفرع الأول: تمويل قروض طويلة الأجل	
	الفرع الثاني: تمويل قروض تجارة خارجية	
	خلاصة الفصل	
	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مشداله	
	تمهيد	
	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
	الفرع الأول: نشأة Badr	
	ثانيا: تطور بنك Badr	
	الفرع الثاني: مفهوم بنك Badr	
	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك Badr	
	الفرع الأول: مهام البنك Badr	
	الفرع الثاني: أهداف البنك Badr	
	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك Badr	
	المبحث الثاني: تقديم وكالة مشداله	
	المطلب الأول: تعريف وكالة مشداله	
	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة مشداله	
	المبحث الثالث: دراسة حالة القرض الاستثماري مقدم من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية	
	المطلب الأول: دراسة ملف القرض	
	الفرع الأول: تعريف القروض المقدمة للمشروع الاستثماري من طرق البنك Badr	
	الفرع الثاني: التعريف بالمشروع الإستثماري	

	المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الإستثماري	
	المطلب الثالث: معايير تقييم المشروع الاستثماري	
	خلاصة الفصل	
	انتقادات	
	خاتمة	
	قائمة المراجع	
	ملاحق	

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
	الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري
	الهيكل التمويلي بالنسبة للقروض التحدي
	الهيكل التمويلي بالنسبة للقروض الرفيق
	تقدير الكمية من البيض المباع
	ثمن بيع البيض
	بيع الدجاج المصلح
	بيع الحبوب
	تقييم رقم الاعمال لسبع سنوات
	تشكيل الميزانية المالية التقديرية
	جدول حسابات النتائج
	جدول التدفقات النقدية
	حساب القيمة الحالية
	حساب القيمة الحالية الصافية VAN
	حساب فترة الاسترداد DR
	حساب معدل العائد الداخلي TRI
	حساب دليل الربحية IP

## قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان
	أنواع المشاريع الاستثمارية
	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
	الهيكل التنظيمي لوكالة مشداله







